أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكترونى للتقارير المالية المنشورة

(أدلـــة ميدانيـــة مقارنـــة)

دكتور / عادل عبد الفتاح مصطفى الميهى
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة طنطا

"أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة: أدلة ميدانية مقارنة"

د. عادل عبد الفتاح مصطفى الميهي
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

مستخلص: Abstract

استهدف البحث دراسة اثر بعض آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المصرية والسعودية. ومن خلال الدراسة النظرية وتحليل الدراسات السابقة، تم تطوير سبعة فروض للبحث، تعكس علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغيرات حقوق المساهمين، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، تشكيل لجنة المراجعة، تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وشفافية الإفصاح. وباستخدام عينة بحث مكونة من ٣٦ شركة مصرية، ٣٣ شركة سعودية، وبتطوير نموذج للانحدار المتعدد يعكس العلاقة بين مؤشر الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغيرات حوكمة الشركات، تم تحليل النتائج على مستوى الشركات المصرية والشركات السعودية. وتشير النتائج إلى وجود علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، على مستوى عينة الشركات المصرية والسعودية. في حين توجد علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، على مستوى عينة الشركات السعودية فقط، ومتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية على مستوى عينة الشركات المصرية فقط. أما متغير شفافية الإفصاح، فالنتائج متباينة حوله، مما يستدعي إجراء مزيد من الدراسات الأخرى حول هذا المتغير.

١- إطار البحث:

١-١ مقدمة

خلال العقود الأخيرة، تغيرت وتطورت تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال بين الشركات وحاملي الأسهم والعملاء والموردين والمؤسسات وغيرهم، وتأثرت وظيفة المحاسبة، فأصبحت تقوم بدور رئيسي في كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا الجديدة بصفة عامة، واستخدام الانترنت بصفة خاصة، للحفاظ على إعلام مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات الحديثة والملائمة. كما ظهرت متطلبات كبيرة على نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق مزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة لخدمة الأسواق المالية، مما أدى إلى زيادة تحفيز الشركات على زيادة كمية وجودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها اختيارياً. بالإضافة إلى رغبة وحاجة الشركات في تحقيق صورة الحداثة في توفير المعلومات المحاسبية عن طريق استخدام الانترنت، وكوسيلة لإثبات الخصوصية، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة لنظم المعلومات، ولمواجهة كل التغيرات الاقتصادية الأخرى المتعلقة ببيئة تكنولوجيا المعلومات.

ويطلق على استخدام الانترنت في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية مصطلح الإفصاح الالكتروني Electronic Disclosure أو التقارير المالية عبر الانترنت Internet

Financial Reporting (IFR) أو التقارير الرقمية Digital Reporting أو الإفصاح الرقمي Digital Disclosure، والذي يشير إلى إمكانية توفير كمية ضخمة من المعلومات المحاسبية بصورة مباشرة، والتي يستطيع المستخدم الوصول إليها عند الطلب في أي وقت، وعلى حسب اهتماماته ورغباته، مما يحقق مزايا تنافسية بين الشركات من خلال استخدام الانترنت وصفحات الويب Web Pages، ويدفع الشركة لتحسين صورتها أمام المستخدمين، ويحقق جودة الإفصاح المحاسبي الاختياري، ويحسن من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة.

وأحد المبادئ الرئيسة لحوكمة الشركات Corporate Governance كما اقترحتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هو مبدأ الإفصاح والشفافية (OECD, 2004)، والذي يشير إلى تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة من خلال عدة آليات متنوعة، والتي من أهمها الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة، نظراً لما تمتلكه هذه الآلية من إمكانية توفير معلومات محاسبية ملائمة ومتعددة ومناسبة لجميع فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد قامت معظم الشركات في دول العالم خلال السنوات الأخيرة، وفي مختلف المناطق، باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات لتحسين كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي عبر الانترنت، فقد قامت بحوث في دول الاتحاد الأوروبي بتطوير مجموعة من النماذج والمعايير والآليات لتحسين شفافية الإفصاح الالكتروني للشركات، وكذلك الحال في أمريكا والصين ونيوزيلندا وغيرها. أما في المنطقة العربية فهناك حاجة إلى مزيد من البحوث المحاسبية المقارنة حول الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة، وخاصة في علاقته بآليات حوكمة الشركات.

ويتناول هذا البحث علاقة الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة بحوكمة الشركات، من خلال استعراض آليات حوكمة الشركات في كل من مصر والسعودية، ثم بناء واختبار نموذج يعكس العلاقة بين هذه الآليات والإفصاح المحاسبي الالكتروني، لعينة من الشركات المصرية والسعودية.

١-٢ طبيعة المشكلة والدافع على الدراسة

أصبح استخدام تقنية الانترنت في نشر التقارير المالية للشركات من الممارسات المعتادة في كثير من دول العالم، سواء تلك التي لديها أسواق مال متقدمة أو تلك التي لديها أسواق مال واعدة. فالمستثمر يجد في المواقع الالكترونية للشركات وسيلة مريحة في الحصول على المعلومات المالية المطلوبة، وكذلك الشركات تجد في الانترنت الوسيلة الأكثر سرعة والأوفر اقتصادياً للإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية (Smith and Pierce, 2005, p. 53) . ولذلك أصبح الإفصاح المحاسبي الالكتروني من الممارسات المنتشرة في دول مناطق العالم المختلفة، ومنها دول المنطقة العربية ذات أسواق المال الواعدة.

فتتيح تقنية الانترنت للمستخدمين إمكانية الوصول لملفات ومستندات عديدة تحتوي على نصوص ورسومات وأصوات وفيديو. وقد أشارت كثير من البحوث إلى إمكانية استخدام تقنية الانترنت بنجاح في الإعداد والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات، وبأشكال وأنماط مختلفة تحسن من جودة الإفصاح المحاسبي، مما انعكس أثره على تزايد أعداد الشركات التي تتبنى الإفصاح المحاسبي الالكتروني (Lymer, 2003, p. 105). فمستخدم المعلومات المحاسبية يستطيع من خلال هذه التقنية الحصول على معلومات متنوعة وكثيرة عن الإفصاح المحاسبي

الالكتروني، مثل تلك الواردة في التقارير المالية السنوية والفترية، والمعلومات الواردة في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

يعتبر الإفصاح المحاسبي الالكتروني أداة مفيدة لكل من مستخدمي ومنتجي المعلومات المحاسبية، حيث يتيح إمكانية الوصول إلى بيانات الشركة باستخدام هيكل من شبكة المعلومات التي تم إنشاءها بتكلفة معقولة، وإمكانية الوصول إليها في أي وقت يناسب المستخدم وبأسلوب عرض مرن، وبصورة اقل قيوداً من الإفصاح الورقي (Poon and Li, 2003, P.20). كما يوفر الإفصاح المحاسبي الالكتروني إمكانية تصدير ونقل البيانات المحاسبية المتنوعة لإجراء معالجات مختلفة عليها بواسطة أي طرف من الأطراف المهتمة بالتقارير المالية المنشورة.

وفي ضوء تعريف الإفصاح المحاسبي الالكتروني على أنه عملية توزيع المعلومات المحاسبية ومعلومات الأداء المالي للشركة باستخدام تقنية الانترنت على الشبكة العنكبوتية، فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عاملين رئيسين للإفصاح الالكتروني، هما العرض أو الشكل Presentation والمحتوى أو المضمون Content (FASB, 2000). فيوفر الإفصاح المحاسبي الالكتروني أشكالاً ديناميكية للعرض، لا تتوافر في الإفصاح الورقي، مثل التفاعل المباشر للمستخدم مع قواعد بيانات الشركة، واستخدام الوسائط المتعددة Multimedia بالصوت والفيديو. وكذلك يوفر الإفصاح المحاسبي الالكتروني محتوى للإفصاح إضافي بخلاف الإفصاح الورقي، مثل آراء المحللين الماليين، والاجتماعات السنوية للمساهمين، وذلك باستخدام التطورات الحديثة للنشر الالكتروني، ومنها تلك المعتمدة على لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL). ونظرا لغياب معيار محاسبي ينظم عملية الإفصاح الالكتروني، فإن محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني يختلف بين الشركات وعبر الدول، مما يوضح الحاجة لتوحيد وترشيد هذا الإفصاح بين الشركات.

وقد تناولت كثير من الدراسات السابقة في مختلف الدول أسباب تبني الشركات استراتيجيات مختلفة للإفصاح المحاسبي الالكتروني، وبينت دور هذا الإفصاح في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك (Debreceny, et al., 2002, p. 376). فقد أثبت الدراسات التطبيقية في هذا المجال أن المديرين يقومون بتحسين الصورة المالية للشركة اختيارياً، لتقليل تكاليف الوكالة أو التكاليف التعاقدية، وتقليل تكلفة رأس المال، وبالتالي تحسين قيمة الشركة من خلال الإفصاح المحاسبي الالكتروني (Richardson, 2001, p. 237). ومع زيادة التنوع الجغرافي للمستثمرين، أصبح الشكل الورقي للإفصاح المحاسبي محدود الاستخدام، نظراً لعوامل التكلفة والإتاحة وإمكانية الوصول، في مقابل وفرات وفعالية التكلفة التي يحققها الإفصاح المحاسبي الالكتروني، ومرونة الشكل والمحتوى، وتحسين التواصل لجميع المستخدمين من داخل وخارج الحدود الإقليمية (Gandia, 2008, p. 796). وكذلك يساهم الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تحسين خصائص جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تحسين خاصيتي التوقيت الملائم والقيمة التنبؤية للمعلومات، وتدعيم وتطوير خاصية الملاءمة (د. نعمان عامر، ٢٠٠٦، ص. ١٩٤).

وفي المنطقة العربية، ساعدت كثير من الجهات التنظيمية والرقابية الشركات في كثير من الدول على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة، ففي المملكة العربية السعودية نصت المادة رقم (٢٦) من قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية في عام ٢٠٠٤ والمتعلقة

بالإفصاح عن المعلومات المالية، على أن تعلن الشركة عبر التطبيقات الالكترونية عن قوائمها المالية الأولية والسنوية فور اعتمادها من مجلس الإدارة، ولا يجوز نشر هذه القوائم على المساهمين أو الغير قبل إعلانها في السوق. كما نصت لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة في عام ٢٠٠٦ في المادة الرابعة والخامسة على أنه يجب على الشركة استخدام أكثر الطرق فعالية في التواصل مع المساهمين، والإعلان عن موعد انعقاد الجمعية العامة ومكانة وجدول أعماله ونشر الدعوة على الموقع الالكتروني للشركة، وحثت الشركات على استخدام وسائط التقنية الحديثة للاتصال بالمساهمين.

وفي جمهورية مصر العربية، شهد سوق المال المصري خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في كافة جوانبه، حيث تم تطوير البنية التكنولوجية والمؤسساتية، وكذلك تعديل وتطوير العديد من التشريعات والقواعد التي تحكم وتنظم سوق المال. فقد تم إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠٠٩ لتحل محل الهيئة العامة لسوق المال، وكجهة رقابية تتمتع بصلاحيات تمكنها من حماية المستثمرين، ومن تنظيم وتنمية سوق رأس المال. وطبقاً للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال المصرية عام ٢٠٠٦، فإن على الشركات أن تقوم بإنشاء مواقع على شبكة الانترنت تكون بمثابة قنوات لبث المعلومات وتقارير الإفصاح الالكتروني، بحيث تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة، وعلى أن ينشر عناوين هذه المواقع بروابط تشعيبيه على موقع مركز معلومات قطاع الأعمال، وموقع وزارة الاستثمار. وقد جاءت هذه القواعد التنفيذية كشرح لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية الصادر عن وزارة الاستثمار في عام ٢٠٠٥.

وهذه الدراسة هي امتداد للدراسات السابقة في مجال الإفصاح الالكتروني المقارن، تقوم على الربط بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة من الشركات في كل من مصر والسعودية، كمثال لدول المنطقة العربية. فتهتم الدراسة بفحص دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، ولائحة حوكمة الشركات السعودية، لاستخراج بعض متغيرات لآليات حوكمة الشركات في كلا الدولتين، والتي يتم ربطها بمؤشر للإفصاح المحاسبي الالكتروني، يضم مؤشرات لمحتوى وشكل الإفصاح الالكتروني، وذلك من خلال بناء نموذج للإفصاح الالكتروني يعكس المتغيرات المستخدمة. وتحاول الدراسة استحداث متغيرات في النموذج المستخدم تتناسب مع بيئة الشركات المصرية والسعودية، وتكون الأساس في دراسات مقارنة تالية في المنطقة العربية تتعلق بالإفصاح المحاسبي الالكتروني.

وبالتحديد، تحاول الدراسة الإجابة على **الأسئلة البحثية التالية:**

أ- ما هي أهم آليات حوكمة الشركات في كل من مصر والسعودية؟

ب- ما هي أهم متغيرات محتوى وشكل الإفصاح المحاسبي الالكتروني للشركات المصرية والسعودية؟

ج- كيف يتم دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية والسعودية؟

١-٣ هدف البحث

الهدف العام لهذا البحث هو دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية والسعودية، في ضوء دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، ولائحة حوكمة الشركات السعودية. ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

أ - تحليل دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، ولائحة حوكمة الشركات السعودية للتعرف على أهم آليات حوكمة الشركات المستخدمة في كلا الدولتين.

ب- تحليل التقارير المالية المنشورة على الانترنت لعينة من الشركات المصرية والسعودية، للتعرف على أهم متغيرات الإفصاح المحاسبي الالكتروني والمتعلقة بمحتوى وشكل الإفصاح الالكتروني.

ج- بناء نموذج للإفصاح المحاسبي الالكتروني، يكون مؤشراً للإفصاح في الشركات المصرية والسعودية، ويعكس دور آليات حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي الالكتروني.

١-٤ منهج البحث

تنتمي هذه الدراسة إلى دراسات الأثر، والتي تعكس طبيعة العلاقة بين متغيرات لحوكمة الشركات ومؤشر للإفصاح المحاسبي الالكتروني. فمن حيث نموذج البحث، تستخدم الدراسة النموذج الاستنباطي، للاستدلال على أهم آليات حوكمة الشركات، وأهم متغيرات الإفصاح المحاسبي الالكتروني، ولاشتقاق واستخلاص فروض البحث المستخدمة. أما في الدراسة التطبيقية، فتستخدم الدراسة النموذج الاستقرائي، لتطبيق النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي الالكتروني على عينة من الشركات المصرية والسعودية. أما من حيث أداة البحث، فتستخدم الدراسة بعض مفاهيم نظريات السلوك، بالإضافة إلى بعض نماذج الانحدار عند تحليل نتائج الدراسة التطبيقية. ومن حيث وسيلة البحث، تستخدم الدراسة أسلوب الدراسة المكتبية عند تحليل قواعد ولائحة حوكمة الشركات، وأسلوب البيانات المنشورة عند إجراء الدراسة التطبيقية.

١-٥ فروض البحث

يمكن صياغة الفرض العام لهذا البحث، في صورة الفرض البديل، على النحو التالي:

"توجد علاقة جوهرية بين الإفصاح المحاسبي الالكتروني للشركات المصرية والسعودية وآليات حوكمة الشركات والمتمثلة في حقوق المساهمين، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية المنصب، تشكيل لجنة المراجعة، تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وشفافية الإفصاح".

١-٦ حدود البحث

يتناول هذا البحث دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الكتروني وبعض آليات حوكمة الشركات، وعند تحليل وتعميم نتائج البحث يجب الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

أ - آليات حوكمة الشركات المستخدمة في الدراسة مستخرجة أساساً من تحليل دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، ولائحة حوكمة الشركات السعودية، وتقتصر الدراسة على بعض هذه الآليات.

ب- عدم السيطرة على بعض المتغيرات الرقابية في نموذج الإفصاح الالكتروني المستخدم في الدراسة، والمتعلقة بخصائص الشركة، مثل حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، والرفع المالي بالشركة، ونوع الصناعة، وربحية الشركة.

ج- مؤشر الإفصاح المقترح هو مؤشر للإفصاح الالكتروني غير مرجح، يضم عدة بنود فقط لمحتوى وشكل الإفصاح، ولا ينطبق على شمولية الإفصاح.

د- عينة البحث المستخدمة هي عينة صغيرة نسبياً، ومختارة وفقاً لمعايير محددة من ضمن الشركات التي تقوم بالإفصاح المحاسبي الالكتروني في كل من مصر والسعودية.

هـ - لم يتناول البحث فعالية وخصائص بعض آليات حوكمة الشركات، مثل فعالية لجنة المراجعة، وفعالية لجنة الترشيحات والمكافآت، ويقتصر على تشكيل ووجود هذه اللجان بالشركة.

١-٧ أهمية البحث

شهد سوق المال المصري والسعودي خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في كافة جوانبه، فقد تم تعديل وتطوير العديد من التشريعات والقواعد التي تحكم وتنظم سوق المال. ومن أهم هذه التشريعات والقواعد، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥، وإصداراته المختلفة، وكذلك لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة في نوفمبر ٢٠٠٦، والتي أوصت باستخدام وسائط التقنية الحديثة في بث المعلومات والتقارير المالية عبر الإفصاح الالكتروني، بحيث تسمح للمستخدمين بالحصول على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية معقولة.

ومع الانتشار الواسع لاستخدامات الانترنت في المنطقة العربية بوجه عام، وفي مصر والسعودية بوجه خاص، فإنه من المتوقع، وحتى يتم جذب مزيداً من الاستثمارات، فإن الشركات في كلا الدولتين ستقوم بالتوسع في استخدام الانترنت كقناة عامة لنشر المعلومات المالية وغير المالية، وخاصة أنه ينظر إلى الدولتين على أنهما محرك نمو جديد، وشريك حيوي وضروري في الاقتصاد العالمي. وهذا يفسر التطورات الجوهرية في الاقتصاد المصري والسعودي في الآونة الأخيرة، بما في ذلك مشاريع تبني معايير المحاسبة الدولية، وتطوير أسواق المال، وتأسيس قواعد حوكمة الشركات، والتوسع السريع في استخدامات الانترنت. وقد أوصت إحدى الدراسات السابقة بمزيد من البحوث المتعلقة بالإفصاح الالكتروني في المنطقة العربية، وخاصاً على وجه المقارنة بين دول هذه المنطقة، ودراسة خصائص الشركات في هذه المنطقة عند تبنيها الإفصاح الالكتروني (د. هلال عبد الفتاح، ٢٠٠٨، ص ٣٠٣).

وبالتحديد، فإن هذا البحث من الناحية العملية يساهم في تطوير أسواق المال الواعدة، وتحسين الإفصاح والشفافية في هذه الأسواق، مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول. ومن الناحية العلمية، يساهم هذا البحث في تدعيم البحوث المرتبطة بتبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية، وفي لفت النظر لدور الإفصاح الالكتروني في تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية، وتعزيز دور حوكمة الشركات في تقوية أسواق المال، وزيادة جاذبية الاستثمار في اقتصاديات دول المنطقة العربية.

١-٨ تنظيم البحث

يتناول الجزء الثاني من البحث، الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بأسلوب تجميعي وتركيبي Synthesis وفقاً لعلاقتها بهدف البحث. أما الجزء الثالث من البحث فيتناول الإطار النظري للبحث، من خلال تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني، والمنظور الاقتصادي والبيئي للإفصاح

الالكتروني، وحدود أنماط الإفصاح المحاسبي الالكتروني، وآليات حوكمة الشركات في مصر والسعودية، ثم تطوير فروض البحث. في حين يتناول الجزء الرابع تصميم الدراسة التطبيقية، من خلال تطوير مؤشر للإفصاح الالكتروني، واختيار عينة البحث وأسلوب جمع البيانات، وبناء نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة. والجزء الخامس والسادس يتناولا على التوالي، تحليل ومناقشة نتائج البحث، والخلاصة والتوصيات لبحوث مستقبلية.

٢- الدراسات السابقة

قامت كثير من الدراسات الأكاديمية بتناول ممارسات الإفصاح الالكتروني عبر الشركات في عدد من دول العالم، مثل الولايات المتحدة الأمريكية (مثل دراسة Debreceny et al., 2002)، واليابان (مثل دراسة Marston, 2003) وألمانيا (مثل دراسة Marston and Polei, 2004) وأسبانيا (مثل دراسة Larran and Giner, 2002) ونيوزيلندا (مثل دراسة Fisher et al., 2000) واستراليا (مثل دراسة Pirchegger et al., 1999) والصين (مثل دراسة Xiao et al., 2004). وقد تركزت هذه الدراسات حول دراسة ممارسات ومحددات الإفصاح المحاسبي الالكتروني في علاقته ببعض خصائص الشركات. وتشير هذه الدراسات إلى أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني يحقق مزايا عديدة، منها تحسين التواصل بين المنشأة والمستثمرين، وتحسين خاصية التوقيت الملائم، وتكامل المعلومات، مما ينعكس أثره على تحسين عملية اتخاذ القرارات بوجه عام. وقد اقترحت هذه الدراسات استخدام نوعين من البحث في الإفصاح المحاسب الالكتروني، هما البحث الوصفي Descriptive Research والبحث الاستكشافي Explanatory Research. فيوفر الإفصاح الوصفي نظرة عامة للوضع الحالي للإفصاح الالكتروني للشركات، في حين يقوم البحث الاستكشافي على فحص العوامل والمحددات المرتبطة بالاختلافات بين المعلومات المالية للإفصاح الالكتروني عبر الشركات.

كما قامت هذه الدراسات بتطوير العديد من المتغيرات الداخلية، والمتغيرات البيئية الخارجية المرتبطة بالشركة، وذلك لاختبار محددات وعوامل الإفصاح المحاسبي الالكتروني، مثل حجم الشركة، والربحية، وحالة القيد في البورصة، ونوع الصناعة أو القطاع. وقد تم اشتقاق هذه العوامل بناءً على عدد من النظريات المتعارف عليها، والمرتبطة بالإفصاح المحاسبي بوجه عام، مثل نظرية الوكالة Agency Theory ونظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory ونظرية الإشارات Signaling Theory ونظرية التكاليف السياسية Political Cost Theory. وقد توصلت غالبية هذه الدراسات إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركة يرتبط بعلاقة جوهرية مع هذه العوامل.

كما قامت دراسة Ettredge et al., 2002 بفحص محددات تطبيق الإفصاح المحاسبي الالكتروني الاختياري، وذلك بتبويب الإفصاح الالكتروني إلى نوعين، هما بنود المعلومات المطلوبة بواسطة لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، والتي يتم الإفصاح عنها عبر التقارير المالية المعتادة، وبنود المعلومات غير المطلوبة بواسطة اللجنة. وقد توصلت الدراسة إلى أن عوامل مثل، حجم الشركة، والتمويل الخارجي، وجودة الإفصاح، ومدى تماثل المعلومات، لها تأثير على بنود الإفصاح الالكتروني غير المطلوبة بواسطة لجنة البورصة.

وقامت دراسة Xiao et al., 2004 بتقسيم معلومات الإفصاح المحاسبي الالكتروني إلى مجموعتين، هما محتوى وشكل الإفصاح، وذلك بالتطبيق على الشركات الصينية. وتوصلت إلى أن شكل الإفصاح المحاسبي الالكتروني يرتبط بعلاقة موجبة بما إذا كانت الشركة تقع في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وما إذا كانت الشركة يتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Big 4). كما توصلت إلى أن مستوى الإفصاح الالكتروني يتناسب طردياً مع نسبة الملكية الفردية، ونسبة المديرين المستقلين في مجلس إدارة الشركة.

وبجانب دراسات الباحثين الأكاديميين، جذب الإفصاح الالكتروني انتباه المنظمات المحاسبية المهنية والعلمية المختلفة. ففي السنوات الأخيرة، قامت كثير من الجهات التنظيمية المحاسبية بنشر عدة دراسات وتقارير حول تحليل الانعكاسات المحتملة لممارسة الشركات للإفصاح الالكتروني على المحاسبة. وبعض هذه الدراسات تمثل المحاولات الأولى تجاه وضع معايير تحقق التجانس في الإفصاح المحاسبي الالكتروني، من حيث محتوى وشكل هذا الإفصاح. ومن هذه المحاولات، الدراسات التي قام بها معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW) حول ممارسات الشركات في الزمن الرقمي (ICAEW, 1997)، وحول التقارير المالية السنوية في القرن الواحد والعشرين (ICAEW, 1998)، وحول محتوى وشكل المعلومات والتقارير الرقمية (ICAEW, 2004).

وكذلك الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ١٩٩٩ - كان يطلق عليه في هذا الوقت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) - حول تقارير الأعمال عبر الانترنت (IASC, 1999). ودراسة المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) حول فحص وتحليل ممارسات الإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة من الشركات الأمريكية والكندية، ودوره في تحسين حوكمة الشركات، وجودة المعلومات المحاسبية (Bonson and Escobar, 2006, p. 301).

بالإضافة إلى دراسات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) حول الإفصاح المحاسبي الالكتروني والتي تركزت في تقريرين، الأول في عام ٢٠٠٠ حول التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال (FASB, 2000)، والثاني في عام ٢٠٠١ حول تطوير تقارير الأعمال ووسائل تحسين الإفصاح الاختياري (FASB, 2001). وكذلك قام الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في عام ٢٠٠٢ بدراسة حول التقارير المالية عبر الانترنت (IFAC, 2002)، تناول فيها مجموعة من الاعتبارات التي يجب على الشركات مراعاتها لتحقيق آليات الرقابة عند استخدام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

أما دراسات الإفصاح المحاسبي الالكتروني في دول المنطقة العربية، فقد تركزت في كل من مصر والسعودية، وتناولت موضوعات متنوعة، كممارسات وفعالية الإفصاح الالكتروني، مثل دراسة د. محمد توفيق، ٢٠٠١، ودراسة د. نعمان عامر، ٢٠٠٦، وأنماط وأشكال الإفصاح الالكتروني، مثل دراسة د. طلعت متولي، ٢٠٠٣، ودراسة د. فهيم محمد، ٢٠٠٣، ودراسة د. عبد الله العتيبي، ٢٠٠٥. وكذلك تناولت هذه الدراسات التنظيم المحاسبي ومحددات الإفصاح الالكتروني، مثل دراسة د. أحمد عبد المالك، ٢٠٠٥، ودراسة د. هلال عفيفي، ٢٠٠٨، ودراسة د. أسامه عبد الصادق، ٢٠١٠. وهذه الدراسات تمثل دراسات منفردة، وليست مقارنة، حول ممارسات الإفصاح الالكتروني في دولة معينة، وخاصة محددات وخصائص هذا الإفصاح. وبالرغم من أن دراسات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك حاجة لتحليل مقارن للشركات في المنطقة العربية، لندرة

الأبحاث في هذا المجال، وخاصة بعد تبني كثير من الدول العربية – وخاصة مصر والسعودية- محاولة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، ووضع خطط لتطبيق هذه المعايير لجميع الشركات المسجلة في الأسواق المالية.

ويتمثل التطور في مجال دراسات الإفصاح المحاسبي الالكتروني في قيام الجهات التنظيمية والرقابية للأسواق المالية في المنطقة العربية- وخاصة في مصر والسعودية- بتبني وتطبيق ممارسات لتحقيق شفافية الإفصاح المحاسبي، منها إصدار لوائح لحوكمة الشركات، واستخدام إمكانيات الانترنت في نشر وتوزيع المعلومات المحاسبية، وأصبحت هذه الجهات أكثر فهماً وإدراكاً لأهمية هذه الممارسات وفائدتها لمستخدمي المعلومات المحاسبية، مما يبرز الحاجة إلى المزيد من الدراسات الأكاديمية المقارنة في المنطقة العربية حول الإفصاح المحاسبي الالكتروني وعلاقته بحوكمة الشركات.

وهذه الدراسة تقوم بفحص مدى من المتغيرات التفسيرية المحتملة على الإفصاح المحاسبي الالكتروني في كل من مصر والسعودية، وتطور من الدراسات السابقة في هذا المجال من ناحيتين، الأول أنها تقوم على دراسة مقارنة لممارسات الإفصاح المحاسبي الالكتروني في كل من مصر والسعودية، كمثال لدول المنطقة العربية واقتصاديات الدول الناشئة والواعدة. والثاني أن هذه الدراسة تبحث في تأثير بعض متغيرات حوكمة الشركات في ضوء قواعد الحوكمة في مصر والسعودية على الإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة من الشركات المسجلة في السوق المالية المصرية والسعودية.

٣- الإطار النظري للبحث

يتناول هذا الجزء تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني، والمنظور الاقتصادي والبيئي للإفصاح المحاسبي الالكتروني، وحدود أنماط هذا الإفصاح، وأخيراً آليات حوكمة الشركات في كل من مصر والسعودية، تمهيداً لاشتقاق وتطوير فروق البحث.

٣-١ تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني

يمكن أن تمر الشركة في علاقتها بالإفصاح المحاسبي الالكتروني بثلاثة مراحل متتالية، في المرحلة الأولى تقوم الشركة بتقويم الانترنت كأداة وقناة توزيع أخرى، وكمصدر من المصادر الأخرى للمعلومات والأخبار، ثم تقوم الشركة بالتحرك نحو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في شكل يتيح التفاعل السريع معها من خلال محركات البحث ومتصفحات الويب، وأخيراً تقوم الشركة ليس فقط بتوفير المعلومات المحاسبية المعتادة والمتوقعة من التقارير المطبوعة، بل تقوم أيضاً بتوفير معلومات ممتدة ومحسنة، والتي لا يتم إنتاجها بواسطة الشكل المطبوع لأغراض التكلفة، وتوفير أدوات تفاعلية Interactive Tools لتحليل المعلومات المحاسبية المنشورة (Allam and Lymer, 2003, p. 167). ومن المفترض أن تقوم الشركة عند التعامل مع الانترنت في الإفصاح المحاسبي بتوفير مجموعة شاملة من التقارير المالية، بما فيها الملاحظات على القوائم المالية، وتقرير المراجع، والروابط الالكترونية، كرابط للتقارير السنوية السابقة، ورابط للجهات الإشرافية والرقابية (Deller et al., 1999, p. 356).

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بوصف الإفصاح المحاسبي الالكتروني في صورتين، هما المحتوى Content والعرض أو الشكل Presentation (FASB, 2000). فيشتمل محتوى الإفصاح الالكتروني على معلومات متنوعة عن الشركة وقوائمها المالية، ويتضمن إصدارات

كاملة وجزئية لتقاريرها المالية السنوية والفترية، بجانب المعلومات غير المالية، والمرتبطة عادة بالبيانات التشغيلية ومعلومات تقييم الأداء الجوهرية، والتي قد لا توفرها التقارير السنوية المعتادة. أما شكل الإفصاح المحاسبي الالكتروني، فيتراوح أساساً من الشكل المطبوع المعتاد للتقارير المالية السنوية والفترية، إلى استخدام وسائل لغة النصوص العالية (HTML)، ولغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL). وكذلك استخدام وسائل تحسينية أخرى غير متاحة في الشكل الورقي، مثل الروابط التشعيبية Hyperlinks، والرسوم البيانية الحركية Animated Graphics، والبيانات التفاعلية Interactive Data، وإمكانية تحميل بيانات الجداول الالكترونية Downloadable Spreadsheets.

كما يمكن أن يتراوح الإفصاح المحاسبي الالكتروني بين الشركات، من حيث محتوى الإفصاح، من محتوى ملخص Summary Content، حيث يكون الإفصاح المحاسبي الالكتروني أقل من الإفصاح الورقي، ومحتوى كامل Full Content، حيث يكون الإفصاح الالكتروني مشابهه لجميع المطبوعات الورقية، إلى محتوى إضافي Extra Content، حيث يزداد مستوى الإفصاح الالكتروني عن الإفصاح الورقي (Ettredge et al., 2002, p. 361). أما من حيث شكل الإفصاح الالكتروني، فيمكن أن يتراوح بين الشكل الساكن Static Presentation، حيث يتشابه الشكل الالكتروني مع الشكل الورقي، ومتضمناً النصوص والرسومات الثابتة. وبين الشكل المتغير Dynamic Presentation، حيث يستخدم الإفصاح الالكتروني وسائل لا يمكن استخدامها في الشكل الورقي، مثل أشكال الروابط التشعيبية والصوت والفيديو وقواعد البيانات التفاعلية. وبالتالي فقد شهد الإفصاح المحاسبي الالكتروني تطوراً متبايناً في محتوى وشكل الإفصاح عبر الشركات، مما يعكس غياب القواعد المنظمة لهذا الإفصاح، والحاجة إلى شكل متجانس للتقارير المالية الالكترونية بين الشركات في المستقبل.

وقد قامت كثير من المجامع المحاسبية العالمية بمحاولات وجهود متواصلة لتحقيق التجانس في الإفصاح المحاسبي الالكتروني، مثل إصدارات ودراسات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومعهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز (ICAEW)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، والتي أوصت بأهمية إصدار التشريعات والقواعد المنظمة للإفصاح المحاسبي الالكتروني عبر الشركات والموضوعات المرتبطة به، مثل فهرسة الملفات المباشرة المتعددة، وتطوير المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للتقارير الالكترونية، ودور معايير المحاسبة الدولية في هذا الصدد، ووسائل أمن المعلومات في الإفصاح الالكتروني، وضرورة إظهار دور لمراقب الحسابات لإضفاء المصداقية والموثوقية على المعلومات الالكترونية (Healy and Palepu, 2001, p. 424).

كما ساعدت العولمة Globalization ونمو الشركات متعددة الجنسية على زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الالكتروني وضرورة تحقيق التجانس فيه عبر الدول، حتى يمكن الاستفادة من المزايا العديدة التي يمكن أن يحققها هذا الإفصاح، من التنويع وسهولة وسرعة الوصول للمعلومات المكتوبة، وإمكانية استعادة المعلومات والمعالجات الإضافية، مع إمكانية استخدام قواعد البيانات التشعيبية، واعتبارات تخفيض الوقت والتكلفة، وتحسين خاصة الملاءمة (Relevance) في المعلومات المحاسبية المنشورة (Brennan and Hourigan, 2000, p. 46). وفي المقابل، يواجه الإفصاح المحاسبي الالكتروني بعدة انتقادات، منها عدم توافر الموثوقية Reliability اللازمة لتحقيق القابلية للتحقق، والثقة في العرض العادل الخالي من التحيز والأخطاء (Growthorpe and Amat, 1999,

(p. 366). ويرجع السبب في ذلك إلى غياب التصديق على التقارير المالية الالكترونية من جهات رسمية، والذي يمكن معالجته من خلال استخدام التوقيع الرقمي Digital Signature لجهات الاعتماد المسئولة الرسمية بالشركة، فيمكن استخدام التوقيع الرقمي لمراجع الشركة، والمدير التنفيذي بالشركة. كما يمكن تحسين خاصية القابلية للمقارنة Comparability، وخاصية الثبات Consistency، وخاصية القيمة التنبؤية (Predictive Value) في الإفصاح المحاسبي الالكتروني من خلال قيام الشركات باستخدام وسائل عرض موحدة عبر الانترنت، وتوسيع نطاق محتوى الإفصاح الالكتروني، بحيث يضم معلومات النظرة المستقبلية Forward Looking Information والخطط والمشروعات المستقبلية للشركة، مما يدعم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المنشورة عبر الدول.

٣-٢ المنظور الاقتصادي والبيئي للإفصاح الالكتروني

عند قيام الشركات باستخدام الانترنت لأغراض الإفصاح المحاسبي الاختياري، يمكن المرور بين ثلاث استراتيجيات متتالية (Craven and Marston, 1999, p. 325)، فتقوم الشركات أولاً بإنشاء هذه الوسيلة الجديدة، ثم نشرها من خلال صفحات الويب، بحيث تساعد في تقديم صورة الحداثة عن الشركة، وتسبق غيرها من الشركات المنافسة، وبحيث تتيح المواقع الالكترونية للشركة أي نوعية من المعلومات المطلوبة. وبعد إنشاء مواقع الشركة الالكترونية، وإتاحتها لجميع المستخدمين، تقوم الشركة اختيارياً بتوفير تقاريرها المالية المنشورة على هذه المواقع لتسهيل إمكانية الوصول للمعلومات المحاسبية المطلوبة بواسطة متخذي القرارات. فالشركات عادة ما تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اختيارياً، سواء باستخدام التقارير المالية المنشورة التقليدية والمطبوعة في شكل ورقي، أو من خلال الإفصاح المحاسبي الالكتروني، بهدف التأثير على سلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، والتي يمكن أن تنشأ بين المديرين والمستثمرين (Healy and Palepu, 2001, p. 405).

وأحد الأهداف الرئيسية حول قيام الشركات بالإفصاح المحاسبي الالكتروني اختيارياً هو حاجة الشركة لبيان أكثر النواحي الإيجابية عنها للسوق المالي والمستخدمين، بحيث توضح الزيادة في قيمة الشركة، أو التخفيض في تكلفة رأس المال، وذلك بهدف التأثير على أسعار أسهم الشركة (Abbody and Kasznik, 2000, p. 81). كما يجب أن تأخذ الشركة في الاعتبار عندما تقرر الإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية اختيارياً، نسبة التكلفة والعائد Cost-Benefit Ratio للمعلومات، والتي غالباً ما تكون عرضة للتعديل السريع مع استخدام تقنية معلومات جديدة في توصيل المعلومة، ويمكن تخفيضها من خلال تحديث النماذج المحاسبية التقليدية لإنتاج وتوزيع المعلومات (Rowbottom and Lymer, 2009, p. 32).

ومن منظور آخر، فإن تطبيق النظرية المؤسساتية Theory of Institutionalization، تجعل الشركة ينظر إليها كمصدر للنظم المعرفية والعيارية Cognitive and Normative Systems، تعكس البيئة الثقافية والتاريخية التي تعمل فيها، وتعكس نماذج وأشكال مستقاة من البيئة المحيطة (Hindi and Rich, 2010, p. 17). فأي شركة تبحث عن درجة من القبول في أنشطتها، تسمح لها بامتلاك نصيب من السوق، في نطاق اجتماعي يحقق لها حسن الاستضافة، والذي يمكن أن يتحقق من خلال الالتزام بالمعقولية Commitment to Rationality في محتوى وشكل التقارير المالية

الالكترونية، مع استخدام لغة في إعداد ونشر هذه التقارير توفر بعض الأساليب الرقابية، ووسائل التحقق من تطبيق الأهداف والإجراءات والسياسات التي تم وضعها من جانب إدارة الشركة (Bonson and Escobar, 2006, p. 238).

كما تشير النظرية المؤسساتية إلى أن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة له تأثير على ممارسات الإفصاح الاختياري، والذي من خلاله تتبنى الشركة لممارسات متشابهة لتوصيل المعلومات عن طريق الإفصاح الالكتروني لجميع المتعاملين مع قطاع نشاط الشركة. وهذه الممارسات المتشابهة للإفصاح المحاسبي الالكتروني عبر الشركات التي تنتمي لنفس المجموعة الاقتصادية، يمكن تفسيره كاستجابة رشيدة Rational Response، للأداء المالي بالشركة تطبيقاً لقواعد نظرية الإشارات Signaling Theory (Oyelere et al., 2003, p. 37). فالشركات التي تنتمي إلى قطاع معين تميل إلى تبني ممارسات متشابهة للإفصاح المحاسبي الالكتروني، حتى لا يمكن تفسيره في السوق على أنه إشارة إلى وجود أخبار سيئة Bad News. ومن ناحية أخرى، فإن نظرية التكاليف السياسية Political Costs Theory تقترح أن نوعية الانتماء الاقتصادي للشركات تؤثر على الإفصاح المحاسبي الالكتروني (Bui and Sankaran, 2009, p. 41). فالشركات التي تتعرض لضغوط سياسية أكبر، تميل إلى تطبيق الإفصاح الالكتروني الاختياري بصورة أكبر من غيرها من الشركات، وذلك لتخفيض التكاليف السياسية، وتكاليف الوكالة بها. وكذلك الحال بالنسبة للشركات كبيرة الحجم، والتي تتعرض أكثر للرقابة والمتابعة من غيرها من الشركات. فيمكن أن يساعد الإفصاح الالكتروني الاختياري في تخفيض تكاليف المراقبة Monitoring Costs، وتخفيض تكلفة إعداد وإنتاج المعلومات المحاسبية، وبالتالي إمكانية الحصول على تمويل إضافي للشركة.

ويتضح مما سبق، أن المنظور الاقتصادي والبيئي للإفصاح المحاسبي الالكتروني يمكن تفسيره من خلال نظرية الإشارات، ونظرية الوكالة. فعلى سبيل المثال، شركات تكنولوجيا المعلومات، والتي تمتلك أصولاً لينة Soft Assets، مثل رأس المال الفكري، وبرامج البحوث والتطوير، والموارد البشرية المتميزة، تميل إلى الإفصاح المحاسبي الالكتروني اختيارياً بصورة أكبر من غيرها من الشركات، حتى يمكن أن ينظر إليها على أنها رائدة التكنولوجيا Technology Leader. وكذلك الحال بالنسبة للشركات كبيرة الحجم، وشركات الأداء المالي الجيد، تحاول من خلال الإفصاح الالكتروني الاختياري التقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات، وتحسين الصورة العامة لها، والحفاظ على سمعتها السوقية، وعلى التكلفة الاقتصادية لإعداد وإنتاج المعلومات المحاسبية.

٣-٣ حدود أنماط الإفصاح المحاسبي الالكتروني

تقوم الشركات باستخدام برامج مختلفة لأغراض نشر وتوصيل معلومات الإفصاح المحاسبي الالكتروني، ففي البداية تم استخدام برنامج معالجة النصوص Ms Word، وبرنامج الجداول الالكترونية Ms Excel، ثم استخدام تقنيات أكثر تقدماً في الإفصاح المحاسبي الالكتروني، مثل لغة النصوص العالية Hypertext Markup Language (HTML) وإصدارات برنامج الأدوبي Adobe Acrobat، ولغة تقارير الأعمال الموسعة Extensible Business Reporting Language (XBRL)، والتي تعتبر الأداة الأكثر فعالية وقبولاً بين الشركات عند الإفصاح الالكتروني (Garbellotto, 2009, p. 56).

فبرنامج معالجة النصوص وبرنامج الجداول الالكترونية من أكثر برامج التطبيقات استخداماً في بداية تطبيق الإفصاح المحاسبي الالكتروني، حيث يتم من خلال هذه البرامج هيكلة قواعد بيانات لنظام الحاسب الآلي المستلم، واللازم لإجراء التشغيل والمعالجة المطلوبة. ومن مزايا هذه البرامج أنها توفر للمستخدمين، وخاصة المحللين الماليين، الأداة اللازمة لتحويل البيانات المالية إلى المدخلات والمؤشرات المالية الخاصة بهم. ولكن عوامل مثل الحاجة إلى المصداقية Credibility وإمكانية الاعتماد Authenticity وإمكانية استخدام النصوص العالية Hypertext، وإمكانية الاستخدام البصري الصديق للمستخدم User Friendly Visualization، قد قللت من استخدام هذه البرامج في الإفصاح المحاسبي الالكتروني، وخاصة مع صعوبة تطبيق التوقيع الرقمي، وإمكانية تحميل الملفات ومعالجتها قبل الاستخدام الرسمي مع هذه البرامج (Choi et al., 2008. p. 70).

ونظراً للأسباب السابقة، فقد تم استخدام أداة أخرى في الإفصاح المحاسبي الالكتروني هي لغة النصوص العالية (HTML)، والتي تتيح إمكانية استخدام النصوص والرسومات الإيضاحية والمعلومات المنسقة، وإمكانية استخدام الروابط التشعيبية Hyperlinks للحصول على معلومات تفصيلية ومتنوعة بصورة كبيرة (Gandia, 2008, p. 798). ولكن من القيود على استخدام هذه الأداة تلك المتعلقة بتبادل البيانات الهيكلية أو المفهرسة Structured or Indexed Data، حيث يمكن تغيير تنسيق البيانات المنقولة عند إجراء عمليات التبادل ونقل المعلومات باستخدام هذه اللغة. ولذلك أصبحت كثير من الشركات في الوقت الحالي تميل إلى استخدام برنامج تنسيق المستند المنقول Portable Document Format (PDF) في الإفصاح المحاسبي الالكتروني. ويتيح هذا البرنامج إمكانية إجراء تنسيق مستقل بواسطة برنامج الأدوبي أكروبات Adobe Acrobat Software، مع الاحتفاظ بجميع صور التنسيق والأشكال الأصلية. أما في حالة الحاجة إلى عرض أو طباعة أو نقل المستند فيتم استخدام برنامج الأدوبي القارئ Adobe Acrobat Reader، والذي من خلاله يتم عرض معلومات الإفصاح الالكتروني، والتي تماثل النسخة الورقية المطبوعة، مع إمكانية توفير حلول فنية للتوقيع الالكتروني للتقارير المالية (Taylor and Dzuranin, 2010, p. 78). وبالرغم من ذلك فهناك عدة قيود على استخدام هذه البرامج، منها صعوبة القابلية للتحميل، وعدم القدرة على المعالجة الآلية المتقدمة للبيانات.

أما لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)، والتي تعتمد على لغة التمييز الموسعة (XML) فإنها توفر الأداة المناسبة لإعداد معلومات الإفصاح المحاسبي الالكتروني، وبوسائل تنسيق متنوعة، مع إمكانية التبادل الالكتروني للمعلومات (Choi et al, 2008, p. 69). فالاستخدام الرئيسي لهذه اللغة هو نشر التقارير المالية للشركات المعدة للاستخدام الخارجي عبر الانترنت، بحيث تعكس هذه التقارير النسخة الورقية بكامل عناصرها ومكوناتها، مع إمكانية إجراء تحسينات جوهرية في عملية معالجة وإعداد التقارير المالية المنشورة، بحيث تكون أكثر فعالية وسهولة وسرعة في تبادل وتحليل المعلومات وفي استرداد المعلومات المطلوبة، لإمكانية اتخاذ قرارات متنوعة أكثر كفاءة وفعالية.

وقد ساعدت لغة تقارير الأعمال الموسعة في حل مشكلتين رئيسيتين للإفصاح المحاسبي الالكتروني، وذلك من خلال الإعداد المرن للقوائم المالية في أشكال متعددة، والحصول على معلومات تفصيلية موثقة، وبأنماط مختلفة من العرض والتنسيق (Ettredge et al., 2001, p. 157). تتمثل

المشكلة الأولى في إعداد قوائم مالية لأغراض الطباعة والحفظ والعرض على المواقع الالكترونية Web Sites، وتتمثل المشكلة الثانية في إمكانية الحصول على معلومات تفصيلية محددة عن أي عنصر من عناصر القوائم المالية الالكترونية، وذلك باستخدام لغة التمييز الموسعة.

ويتضح مما سبق، أن لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) تحقق جميع مزايا أنماط عرض البيانات المحاسبية الالكترونية، من إمكانية استخدام النصوص العالية، وإمكانية استرداد المعلومات، وإجراء معالجات آلية إضافية. وبالرغم من ذلك فغالبية الشركات قد لا تتوافر لديها الإمكانيات اللازمة لتطبيق هذه اللغة، وتقوم باستخدام لغة تنسيق المستند المنقول (PDF) أو لغة النصوص العالية (HTML) عند الإفصاح المحاسبي الالكتروني. كما أن لغة تقارير الأعمال الموسعة تتيح إمكانية الإفصاح الالكتروني لأنواع ومستويات مختلفة من المعلومات المحاسبية المنشورة، وبأنماط مختلفة تتفق مع قدرة المستخدم في الوصول بفعالية للمعلومات المطلوبة، وبوسائل سهلة مريحة، سواء قام المستخدم بالوصول لهذه المعلومات بالدخول مباشرة للموقع الالكتروني للشركة، أو استخدام محركات البحث Search Engines، أو استخدام وسطاء المعلومات Information Intermediaries. قيد آخر لأنماط الإفصاح المحاسبي الالكتروني يتمثل في قدرة المستخدم على استخراج المعلومات من التقارير المالية الالكترونية، والمرتبطة بمشاكل المعرفة الفنية والتعقيد، خاصة في حالة استخدام الشركات لمعلومات إضافية يتم عرضها بالتفاعل الديناميكي Dynamic Interaction.

٣-٤ آليات حوكمة الشركات في مصر والسعودية

تمثل آليات حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات المنظمة لإدارة الشركات، والتي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مجلس الإدارة ومديري الشركة والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين المتعاملين والمتأثرين بالشركة. وهي تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة، ويضمن الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح. ويتناول هذا الجزء آليات حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، وفقاً لدليل قواعد معايير حوكمة الشركات المصرية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥ عن وزارة الاستثمار، وكذلك آليات حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية، وفقاً للائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة في نوفمبر ٢٠٠٦ من هيئة السوق المالية السعودية.

٣-٤-١ آليات حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية

ينظم آليات حوكمة الشركات المصرية دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥، والذي تم تحديثه وإعادة صياغته مؤخراً في فبراير ٢٠١١ عن وزارة الاستثمار، حيث تم إضافة بعض التعريفات الواردة بالدليل، وإضافة مجموعة قواعد خاصة بالشفافية والإفصاح، بجانب الإفصاح عن السياسات الاجتماعية. ويشير الدليل في بدايته إلى أن قواعد حوكمة الشركات الواردة به لا تمثل نصوصاً قانونية إلزامية، وإنما قواعد ذات طبيعة استرشادية، مع حث الشركات على تطبيق هذه القواعد والالتزام بها. وتنطبق هذه القواعد في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك في إطار أحكام قانون الشركات رقم ١٥٩

لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، وكذلك على المؤسسات المالية حتى وإن كانت غير مقيدة في بورصة الأوراق المالية، وبما لا يتعارض مع أية قواعد حوكمة خاصة بتلك المؤسسات. كما تناول الدليل بشكل أكثر إيجازاً قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى، مثل شركات المساهمة المغلقة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأشخاص.

وتضم آليات حوكمة الشركات الواردة في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية مجموعة قواعد خاصة بالجمعية العامة، ومجلس الإدارة، وإدارة المراجعة الداخلية، ومراقب الحسابات، ولجنة المراجعة، والشفافية والإفصاح، وقواعد تجنب تعارض المصالح. فتضم قواعد الجمعية العامة أن كل مساهم له حق حضور الجمعية العامة، ولا يتم تجاهل مساهمي الأقلية، مع حث وتشجيع جميع المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة، وتقديم كافة المعلومات عن كل موضوع معروض في جدول أعمال الجمعية العامة بحيث يتمكن المساهمون من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس. ويجب على إدارة الشركة الإفصاح التام والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية العامة من موضوعات، ويتم إدارة الاجتماع على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم.

أما قواعد الحكومة الخاصة بمجلس الإدارة، فقد تضمنت أكثر القواعد الواردة بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، حيث تضمنت خمس وثلاثون قاعدة، تدور حول دور مجلس الإدارة في وضع وإقرار الاستراتيجيات والسياسات العامة للشركة، وتشكيل المجلس وكيفية تحسين قراراته. وفي جميع الأحوال، فإن مجلس إدارة الشركة هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن الشركة، وعضو مجلس الإدارة يجب أن يعتبر نفسه ممثلاً لكافة المساهمين وملتزماً بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً. ويجب استخدام أسلوب التصويت التراكمي عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، بحيث يراعى التمثيل النسبي للمساهمين في مجلس الإدارة. كما تنص قواعد الحوكمة على أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة أعضاء، وتكون أغلبيتهم من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين، أو ثلثي الأعضاء كحد أدنى مستقلين، مع توفير المعلومات والبيانات الكافية عن الشركة لجميع الأعضاء. ويفضل عدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالشركة، وإذا تم الجمع بين المنصبين يجب توضيح أسباب ذلك في التقرير السنوي، مع تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل. ويجب على رئيس مجلس الإدارة التأكد من إلمام كافة أعضاء المجلس ولجانه المختلفة بقواعد حوكمة الشركات المصرية، وعلى المجلس وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين، مع تجنب المجلس لإصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة، ولأعضاء المجلس طلب الحصول على آراء استشارية خارجية في أي من أمور الشركة.

كما تقضي قواعد حوكمة الشركات المصرية والخاصة بمجلس إدارة الشركة، أن يتم تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من المستقلين أو غير التنفيذيين لتحديد المقابل المادي لأعضاء المجلس التنفيذيين، مع الإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للشركة، بينما تقوم الجمعية العامة بتحديد المقابل الذي يحصل عليه المستقلين وغير التنفيذيين. كما يجب الإفصاح عن كل ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وعن مكافآت مجلس الإدارة، وخاصة أسهم التحفيز، والتي يجب

ربطها بأداء الشركة، ليس فقط في الأجل القصير، وإنما أيضاً في المدى الطويل. ويجب انعقاد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، مع توفير كافة المعلومات الخاصة بأي موضوع سيعرض على المجلس، مع قصر القرارات التي تتخذ بطريق التمرير على القرارات الطارئة، مع مراعاة أن يكون القرار في هذه الحالة بالإجماع. وعلى المجلس مراجعة نظم وإجراءات الشركة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من ملاءمتها وكفاءتها، وتشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وفقاً لإجراءات عامة محددة، مع متابعة عمل هذه اللجان بشكل دوري، وعلى أن يكون أغلب أعضاء هذه اللجان من الأعضاء غير التنفيذيين، مع تفضيل أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً. كما يجب أن تشكل في الشركة لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعضواً مستقلاً واحداً على الأقل، تكون من مهمتها مراجعة نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، وعمل إدارة الرقابة الداخلية، ونظم العمل بالشركة. كما يجوز تشكيل لجان أخرى في مجلس الإدارة، مثل لجنة المخاطر، لجنة الاستثمار، لجنة المكافآت والترشيحات والحوافز، على أن تتضمن عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. ويجب على مجلس الإدارة أن يقوم بإعداد تقرير سنوي للعرض على المساهمين يشتمل على نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي، والنظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم، ومدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات، بما فيها كافة المعلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة. مع قيام المجلس بوضع خطة تدريبية لأعضائه تتضمن قواعد حوكمة الشركات وعمل لجان المجلس، وتحديد مسؤولية رئيس مجلس الإدارة عن تقييم أداء أعضاء المجلس، بهدف تحسين أداء المجلس وتحديد الاحتياجات التدريبية لبعض الأعضاء.

أما من حيث قواعد حوكمة الشركات المصرية المتعلقة بإدارة المراجعة الداخلية فتضم على أنه يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية، تضعه إدارة الشركة بالتعاون مع لجنة المراجعة، ويتولى إدارة المراجعة الداخلية مدير مسئول متفرغ، ويكون من القيادات الإدارية بالشركة، ويتبع إدارياً العضو المنتدب، والتبعية التقريرية إلى لجنة المراجعة. ويكون تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية ومعاملته المالية بقرار من العضو المنتدب بعد موافقة لجنة المراجعة، ويقوم مدير الإدارة بتقديم تقرير ربع سنوي عن مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة، وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة. كما تتضمن مهام المراجعة الداخلية تقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة.

وتضم قواعد حوكمة الشركات المصرية المرتبطة بمراقب الحسابات على أنه يجب أن تعين الجمعية العامة للشركة في اجتماعها السنوي مراقب حسابات، وهي فقط المسئولة عن قرار تجديد تعيينه وتقدير أتعابه، بناء على توصية لجنة المراجعة وترشيح مجلس الإدارة، مع التأكيد على الاستقلال التام لمراقب الحسابات عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها. مع مراعاة ألا يعين مراقب الحسابات كشخص طبيعي لأكثر من خمس سنوات، ولا ينبغي إعادة تعيينه قبل انقضاء سنتين على انتهاء عمله كمراقب حسابات للشركة. ويجب أن يسلم مراقب الحسابات نسخة من تقريره على التقرير الذي تعده الشركة على مدى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات إلى الهيئة العامة للرقابة المالية، ويفضل تقديم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة. في حين تضمنت قواعد الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة تشكيل والمهام التفصيلية للجنة، فيجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة من ثلاثة أعضاء مستقلين، أحدهم خبير في

الشؤون المالية والمحاسبية، ويكون رئيس اللجنة من المستقلين، وأغلب أعضاءها من المستقلين أو غير التنفيذيين. أما المهام التفصيلية للجنة المراجعة فتضم دراسة خطة المراجعة مع مراقب الحسابات، ودراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها، ودراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها، ودراسة تقاريرها والإجراءات التصحيحية لها. كما يجب أن تجتمع اللجنة دورياً، وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، ويفضل أن يقوم رئيس لجنة المراجعة بتقديم تقرير مستقل في اجتماع الجمعية العامة السنوي للشركة.

وقد استحدثت قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية في نسختها الأخيرة قواعد خاصة بالشفافية والإفصاح، تضم وسائل ومكونات الإفصاح، على اعتبار أن الشفافية والإفصاح في الأمور المالية وغير المالية من الجوانب الرئيسية كحوكمة الشركات. فمن قواعد وسائل الإفصاح أن تقوم الشركة بإصدار تقرير سنوي، يضم القوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي قد تهم المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين، على أن يفضل أن يصدر التقرير باللغتين العربية والإنجليزية. كما يجب أن تكون لدى الشركات المقيدة بالبورصة مواقع الالكترونية على شبكة المعلومات، ويتم فيها الإفصاح عن معلومات الشركة المالية وغير المالية، على أن يفضل أن تكون هذه المواقع باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى تعيين مسئول لعلاقات المستثمرين، يكون مسئولاً عن إدارة وسائل الإفصاح بالشركة. أما من حيث قواعد الحوكمة لمكونات الإفصاح فيجب أن تفصح الشركة عن قوائمها المالية المرفقة وتقرير مراقبة الحسابات، وعلى الشركة أن تقوم بالإفصاح أيضاً عن المعلومات غير المالية مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجانه المختلفة، وهيكل الملكية بالشركة، وتقرير مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات. كما يجب أن تنشر الشركة محضر اجتماع جمعيتها العامة السنوي على موقعها الالكتروني، بالإضافة إلى الإفصاح عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.

أما من حيث قواعد الحوكمة المتعلقة بتجنب تعارض المصالح، فيجب على الشركة أن تقوم بإنشاء نظام واضح ومعتمد وملتزم به من جانب أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بشأن تجنب تعارض المصالح وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بها التعامل على أسهم الشركة قبل الإعلان عن نتائج نشاطها أو قوائمها المالية أو قبل الإعلان عن أية معلومات أخرى قد تؤثر على سعر أسهمها. كما يجب أن تضع الشركة، بالتشاور مع العاملين فيها والمتعاملين معهما، قواعد للسلوك المهني خاص بها، وتضع نظاماً داخلياً لمراقبة تطبيق هذه القواعد.

٣-٤-٢ آليات حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية

صدرت لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية عن مجلس هيئة السوق المالية السعودية في نوفمبر ٢٠٠٦، والمعدلة في مارس ٢٠١٠، حيث تكونت من خمسة أبواب، تضم تسعة عشر مادة، تتناول قواعد الحوكمة في أحكام تمهيدية، وحقوق المساهمين والجمعية العامة، والإفصاح والشفافية، ومجلس الإدارة، وأخيراً أحكام ختامية للنشر والنفاذ. فقد تناولت اللائحة في المادة الأولى والثانية أحكام تمهيدية تتعلق بطبيعة اللائحة الاسترشادية، مع التزام الشركة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك، بالإضافة إلى بعض

التعريفات للمصطلحات الواردة باللائحة. أما قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين والجمعية العامة فقد تناولتها اللائحة في خمس مواد، من المادة الثالثة حتى المادة السابعة، حيث تناولت الحقوق العامة للمساهمين، مثل حق حضور جمعيات المساهمين، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة، وحق الاستفسار وطلب المعلومات. وكذلك قواعد تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات، حيث يجب توفير جميع المعلومات التي تمكن جميع المساهمين دون تمييز من ممارسة حقوقهم، مع قيام الشركة باستخدام أكثر الطرق فعالية في التواصل مع المساهمين. أما من حيث قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين المرتبطة باجتماع الجمعية العامة، فيجب أن تعقد الجمعية العامة مرة واحدة على الأقل في السنة، خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة، مع إمكانية أن يدعو مجلس الإدارة الجمعية العامة للاجتماع إذا طلب ذلك المحاسب القانوني، أو عدد من المساهمين تمثل ملكيتهم ٥% من رأس المال على الأقل، وفي جميع الأحوال يتم نشر الدعوة في موقع السوق المالية وموقع الشركة الالكتروني وفي صحيفتين واسعتي الانتشار في المملكة، مع ضرورة استخدام وسائط التقنية الحديثة للاتصال بالمساهمين. ويجب أن تكون الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة مصحوبة بمعلومات كافية بحيث تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم، على أن تقوم الشركة بتزويد هيئة السوق المالية بنسخة من محضر الاجتماع خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاده. ويعد التصويت في اجتماعات الجمعية العامة حقاً أساسياً للمساهم لا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، ويجب على الشركة تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت، على أن يكون بأسلوب التصويت التراكمي عند التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة. ويجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، كما يجب على مجلس إدارة الشركة وضع سياسة واضحة ومعلنة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة.

أما قواعد حوكمة الشركات السعودية المتعلقة بالإفصاح والشفافية، فقد تناولتها اللائحة في المادة الثامنة والمادة التاسعة، حيث تناولت المادة الثامنة السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح التي تضعها الشركة وفقاً لنظامها، في حين تناولت المادة التاسعة الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة، والذي يجب أن يضم ما تم تطبيقه من أحكام لائحة الحوكمة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك، وتكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه، ووصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية ومهماتها، مثل لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت، وتفصيل عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، ولخمسة من كبار التنفيذيين من ضمنهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي. بالإضافة إلى الإفصاح عن أي عقوبة أو جزاء أو قيد احتياطي مفروض على الشركة من هيئة السوق المالية، والإفصاح عن نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.

وبالنسبة لقواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة فقد تناولتها اللائحة في أكبر عدد من المواد، في تسع مواد، من المادة العاشرة إلى المادة الثامنة عشر. فتناولت المادة العاشرة قواعد الحوكمة المتعلقة بالوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، من اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسة للشركة والإشراف على تنفيذها، مثل وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة، والمراجعة الدورية للهياكل التنظيمية الوظيفية في الشركة واعتمادها. وكذلك من الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة

وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، مثل وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح، ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين، والتأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر. بالإضافة إلى وضع نظام حوكمة خاص بالشركة – بما لا يتعارض مع أحكام لائحة الحوكمة- والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ووضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة، ووضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، بحيث تغطي هذه السياسة آليات مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين، وقواعد السلوك المهني للمديرين والعاملين في الشركة، ومساهمة الشركة الاجتماعية.

أما المادة الحادية عشر من لائحة حوكمة الشركات السعودية فقد تناولت قواعد الحوكمة المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة، ومنها الاحتفاظ بجميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الشركة، وتجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة، مع تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوضوح في نظام الشركة الأساس، وقيام عضو مجلس الإدارة بما يحقق مصلحة الشركة عموماً، وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها، بالإضافة إلى التأكد من توفير الشركة معلومات وافية عن شؤونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام، ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص. في حين تناولت المادة الثانية عشر تكوين مجلس الإدارة، على ألا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على أحد عشر عضواً، ويحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة تعيينهم على ألا تتجاوز ثلاث سنوات في المدة الواحدة. ويجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر. ويحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، مثل منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام. ويجب إخطار هيئة السوق المالية فوراً عند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك.

وقواعد الحوكمة المتعلقة بلجان مجلس الإدارة واستقلاليتها تناولتها المادة الثالثة عشرة من لائحة حوكمة الشركات السعودية، حيث يجب تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وفقاً لإجراءات عامة يضعها مجلس الإدارة، تتضمن تحديد مهمة اللجنة، ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها. كما يجب أن يعتمد مجلس الإدارة لوائح عمل جميع اللجان الدائمة، ومنها لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، على أن يتم تعيين عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في هذه اللجان. وقد تناولت المادة الرابعة عشرة قواعد لجنة المراجعة، في حين تناولت المادة الخامسة عشرة قواعد لجنة الترشيحات والمكافآت. فبالنسبة لقواعد لجنة المراجعة، فيجب أن تشكل من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، ويجب أن تصدر الجمعية العامة للشركة قواعد اختيار أعضاء هذه اللجنة، ومدة عضويتهم وأسلوب عملهم. وتشمل مهام لجنة المراجعة الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، ودراسة نظام الرقابة الداخلية، والتوصية بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ودراسة خطة المراجعة وملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية، ودراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة. أما بالنسبة لقواعد لجنة الترشيحات والمكافآت فيجب أن تصدر الجمعية العامة

الشركة قواعد اختيار أعضاء هذه اللجنة، ومدة عضويتهم وأسلوب عملهم، بحيث تشمل مهام هذه اللجنة المعنية بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، والمراجعة السنوية لاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، ومراجعة هيكل مجلس الإدارة، ورفع التوصيات المناسبة في ذلك، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين وعدم وجود أي تعارض للمصالح، وكذلك وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

أما قواعد الحوكمة المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال، فقد تناولتها المادة السادسة عشرة، في حين تناولت المادة السابعة عشر قواعد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم، والتي يجب أن يبينها نظام الشركة. أما المادة الثامنة عشرة فقد تناولت قواعد الحوكمة المتعلقة بتعارض المصالح في مجلس الإدارة، حيث لا يجوز لعضو مجلس الإدارة- بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة- أن تكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتم عن طريق المنافسة العامة، إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل، مع ضرورة الإعلان عن ذلك وتبليغه لمجلس الإدارة والجمعية العامة والمحاسب القانوني. كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة- بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة- أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، ولا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها، أو أن تضمن أي قرض يعقده واحد منهم مع الغير.

٣-٥ تطوير فروض البحث

يتضح من تحليل آليات حوكمة الشركات السابق ذكرها، والواردة في كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، ولائحة حوكمة الشركات السعودية، أن كثيراً من هذه الآليات والقواعد متشابهة في كلا الدولتين، كما يمكن استخلاص النقاط التالية:

أ- قد يرجع التشابه في قواعد الحوكمة الواردة في دليل الحكومة المصري ولائحة الحوكمة السعودية إلى اعتماد كلاهما على أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وإلى إصدارهما في نسختهما الأولى في فترة متقاربة، حيث صدر دليل الحوكمة المصري في نسخته الأولى في أكتوبر ٢٠٠٥، في حين صدرت لائحة حوكمة الشركات السعودية في نسختها الأولى في نوفمبر ٢٠٠٦.

ب- الطبيعة الاسترشادية لقواعد الحوكمة في كل من دليل الحوكمة المصري ولائحة حوكمة الشركات السعودية، وبالرغم من ذلك فقد ألزمت هيئة السوق المالية السعودية الشركات المدرجة في السوق المالية ببعض المواد الواردة في اللائحة، كالمادة التاسعة المتعلقة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة، والفقرتين (ج، هـ) من المادة الثانية عشرة والمتعلقة بتكوين مجلس الإدارة، والمادة الرابعة عشرة والمتعلقة بلجنة المراجعة، والمادة الخامسة عشرة والمتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت. ونظراً لأهمية قواعد حوكمة الشركات لكل أنواع الشركات، فقد أشار دليل الحوكمة المصري إلى تطبيق هذه القواعد، بجانب شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، على شركات المساهمة المغلقة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأشخاص.

ج- تطبيقاً لقاعدة الإفصاح والشفافية، ألزمت لائحة حوكمة الشركات السعودية الشركات المدرجة بالسوق المالية بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عما تم تطبيقه من أحكام هذه اللائحة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك. وكذلك أشار دليل قواعد الحكومة المصري إلى قاعدة "التطبيق أو التبرير"، والتي تشير إلى ضرورة قيام كل شركة بالإعداد والإفصاح عن تقرير توضح فيه ما تلتزم به من قواعد الحوكمة وما لا تلتزم به وأسباب ذلك.

د – حقوق المساهمين والجمعية العامة أفردت لها لائحة حوكمة الشركات السعودية مجموعة من المواد، وكذلك دليل قواعد الحوكمة المصري أفرد لها مجموعة من القواعد، والتي من أهمها ضرورة إتباع التصويت التراكمي عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة، حفاظاً على التمثيل النسبي للمساهمين في مجلس الإدارة. وكذلك ضرورة استخدام أكثر الطرق فعالية في التواصل مع المساهمين، مع عدم التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير المعلومات وحضور اجتماعات الجمعية العامة.

هـ- أفردت لائحة حوكمة الشركات السعودية، وكذلك دليل قواعد الحوكمة المصري كثير من المواد والقواعد المتعلقة بمجلس الإدارة، ومن أهمها تركيبة وتشكيل مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين،على أن يكون أغلبية أعضاء المجلس منهم، مع عدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو أي منصب تنفيذي بالشركة. وقد حددت لائحة حوكمة الشركات السعودية الحد الأدنى والأعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة، في حين حدد دليل قواعد الحوكمة المصري فقط الحد الأدنى لعدد أعضاء المجلس، مع تحديد الوظائف الأساسية ومسؤوليات مجلس الإدارة. وقد نصت لائحة حوكمة الشركات السعودية صراحة على أن من الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة وضع نظام حوكمة خاص بالشركة والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته، في حين أشارت قواعد الحكومة المصرية إلى ضرورة قيام مجلس الإدارة بإعداد تقرير سنوي للعرض على المساهمين يتضمن مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات، بما فيها كافة المعلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة.

و – ألزمت لائحة حوكمة الشركات السعودية الشركات المدرجة بالسوق المالية بتشكيل لجنة المراجعة، في حين أشار دليل قواعد الحوكمة المصري إلى ضرورة تشكيل هذه اللجنة، مع التأكيد على استقلاليتها وفعاليتها. حيث أفردت لائحة حوكمة الشركات السعودية مادة منفصلة لتشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين وبيان مهامها، مع التأكيد على أن الذي يصدر قواعد اختيار أعضاء اللجنة ومدة عضويتهم وأسلوب عملهم ليس مجلس الإدارة، وإنما الجمعية العامة، للحفاظ على استقلالية وفعالية عمل اللجنة. في حين افرد دليل قواعد الحوكمة المصري عدة قواعد متعلقة بتشكيل ومهام وأسلوب عمل لجنة المراجعة، مع التأكيد على أن يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وأغلب أعضائها من المستقلين أو غير التنفيذيين.

ز – تميزت لائحة حوكمة الشركات السعودية بإفراد مادة منفصلة لإلزام الشركات بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، تصدر الجمعية العامة للشركة قواعد اختيار أعضاءها ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة، في حين أشار دليل قواعد الحوكمة المصري إلى إمكانية تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز، على أن تضم عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. وفي المقابل، تميز

دليل قواعد الحوكمة المصري بإفراد مجموعة من القواعد المتعلقة بإدارة المراجعة الداخلية، لبيان أهمية دورها في حوكمة الشركات، في حين أشارت لائحة حوكمة الشركات السعودية ضمناً إلى أهمية هذا الدور ضمن الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة. مع التأكيد على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية من خلال التبعية الإدارية والتقريرية لأعلى القيادات الإدارية بالشركة، مثل العضو المنتدب أو لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة. وكذلك أفرد دليل قواعد الحوكمة المصري مجموعة قواعد خاصة بمراقب الحسابات، وعلاقته بلجنة المراجعة، وذلك لبيان أهمية دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات.

ح – ألزمت لائحة حوكمة الشركات السعودية الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية بقواعد الإفصاح والشفافية المتعلقة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة، ومنها الإفصاح عن ما تم تطبيقه من قواعد أحكام لائحة الحوكمة والأحكام التي لم تطبق وأسباب ذلك، والإفصاح عن اللجان الدائمة لمجلس الإدارة مثل لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت. وفي المقابل أفرد دليل قواعد الحوكمة المصري مجموعة قواعد للإفصاح والشفافية، متعلقة بوسائل ومكونات الإفصاح، ومنها الإفصاح عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، والإفصاح عن هيكل الملكية بالشركة، وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه المختلفة.

ط – قواعد تجنب تعارض المصالح الواردة في لائحة حوكمة الشركات السعودية تتعلق بحالات تعارض المصالح في مجلس الإدارة فقط، مع جواز الترخيص لعضو مجلس الإدارة من الجمعية العامة أن يكون له مصلحة في الأعمال والعقود التي تتم مع الشركة، وأن يشترك في عمل من شأنه منافسة الشركة. في حين أن قواعد تجنب تعارض المصالح الواردة في دليل قواعد الحوكمة المصري تتعلق بقواعد عامة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين في تعاملاتهم مع الأطراف ذات العلاقة، مع ضرورة وضع قواعد للسلوك المهني بالشركة. ومن جانب آخر، تتميز لائحة حوكمة الشركات السعودية بوضوح الدور الرقابي والإشرافي لهيئة السوق المالية في التأكد من الالتزام بقواعد الحوكمة، وذلك من خلال إلزام الشركات المدرجة بالسوق المالية بتطبيق بعض مواد اللائحة، مثل مكونات الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة، وتشكيلية أعضاء مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت. وكذلك من خلال ضرورة تزويد الهيئة بنسخة من محضر اجتماع الجمعية العامة خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاده، وضرورة إخطار الهيئة عند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة.

ومن خلال تحليل آليات حوكمة الشركات الواردة في دليل قواعد الحكومة المصري، ولائحة حوكمة الشركات السعودية، ومن خلال الاستنتاجات السابقة، يمكن تحديد أهم آليات حوكمة الشركات في مصر والسعودية في الحفاظ على حقوق المساهمين، وخاصة بإتباع أسلوب التصويت التراكمي، وفي تركيبة مجلس الإدارة وارتفاع نسبة المديرين المستقلين بها، وفي عدم ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، وفي تشكيل لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، وفي استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، وفي الإفصاح والشفافية، وخاصة بالإفصاح عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة في تقرير مجلس الإدارة.

وبالتالي، ومن خلال التحليل السابق لآليات حوكمة الشركات، وتحليل الدراسات السابقة، يمكن تطوير فروض البحث على النحو التالي:

- **الفرض الأول:**

إن الحفاظ على حقوق المساهمين، مثل حقهم في حضور الجمعيات العامة، والتصويت، من أهم أوليات حوكمة الشركات، وكلما ازداد الحفاظ على حقوق المساهمين كلما ازدادت جودة حوكمة الشركات. وقد استخدم متغير حقوق المساهمين في علاقته بالإفصاح المحاسبي الالكتروني في دراسة Kelton and Yang, 2008 وأوضحت وجود علاقة جوهرية بينهما، ومن المتوقع أنه كلما ازداد الحفاظ على حقوق المساهمين كلما زاد مستوى الإفصاح الالكتروني. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الأول للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين حقوق المساهمين ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

- **الفرض الثاني:**

إن الحفاظ على نسبة عالية من المديرين المستقلين داخل تركيبة مجلس الإدارة من أهم دعائم حوكمة الشركات، حتى يمكن توفير المصداقية، والحيادية لقرارات مجلس الإدارة. وقد استخدم متغير تركيبة مجلس الإدارة في علاقته مع الإفصاح المحاسبي الالكتروني في عدد من الدراسات السابقة، مثل دراسة Abdelsalam et al., 2007، ودراسة Ezat and El-Masry, 2008، ودراسة Abdelsalam and El-Masry, 2008، ودراسة Kelton Yang, 2008. ومن المتوقع أنه كلما ازدادت استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كلما ازداد مستوى الإفصاح الالكتروني للشركات، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

- **الفرض الثالث:**

إن الجمع بين منصب رئيس مجلس إدارة الشركة ومنصب العضو المنتدب، أو أي منصب تنفيذي بالشركة، يفقد من استقلالية مجلس الإدارة، ويضعف من حيادية قراراته، ولا يوفر التفرغ المطلوب للمراكز القيادية التنفيذية العليا بالشركة. ولذلك من قواعد الحوكمة الجيدة ضرورة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة بالشركة ومنصب العضو المنتدب بها. وقد استخدم متغير ازدواجية المنصب في دراسات سابقة في علاقته بالإفصاح المحاسبي الالكتروني، مثل دراسة Addelsalam et al., 2007 ودراسة Ezat and El-Masry, 2008. ومن المتوقع أن يؤدي الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب بالشركة، أي ازدواجية المنصب، إلى الحد من مستوى الإفصاح الالكتروني، والعكس فالفصل بين المنصبين سوف يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح الالكتروني، حتى تظهر الشركة قدرتها على تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية سالبة بين ازدواجية المنصب ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

- **الفرض الرابع:**

تمثل لجنة المراجعة بالشركة أداة رقابية وإشرافية جيدة، وحلقة وصل بين مجلس الإدارة وأطراف أخرى، مثل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ووسيلة للتأكد من جودة نظم الرقابة ونظم العمل بالشركة. وتكوين لجنة المراجعة بالشركة يعطي الثقة والطمأنينة للأطراف الخارجية في قوة وحيادية نظم الرقابة بالشركة، ويوفر الاستقلالية المطلوبة لأعمال المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية. وقد استخدم متغير لجنة المراجعة في علاقته بالإفصاح المحاسبي الالكتروني في دراسات سابقة، مثل دراسة Kelton and Yang, 2008. ومن المتوقع أن يؤدي تشكيل لجنة المراجعة بالشركة إلى مزيد من الإفصاح الالكتروني، لتظهر الشركة للأطراف الخارجية دعمها لتقوية أنظمة الرقابة بها، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الرابع للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين تشكيل لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

- **الفرض الخامس:**

إن تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركة يتيح إمكانية توفير الموارد البشرية المتميزة في عضوية مجلس الإدارة، والحفاظ على فعالية هيكل مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاءه، والمساهمة في وضع خطة فعالة للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، بالإضافة إلى المساهمة في وضع سياسات واضحة لما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بالشركة. وتمثل لجنة الترشيحات والمكافآت أهم ما استحدثته لائحة حوكمة الشركات السعودية، ودليل قواعد الحوكمة المصري. ومن المتوقع أن يؤدي وجود لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركة إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، حتى تظهر الشركة دعمها والتزامها بقواعد الحوكمة الجيدة للأطراف الخارجية. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الخامس للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

- **الفرض السادس:**

إن وجود إدارة للمراجعة الداخلية، والحفاظ على استقلاليتها، يدعم من نظم الرقابة الداخلية بالشركة، ويساهم في تحقيق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية للشركة، وآلية من آليات الحوكمة الجيدة. والتحدي الذي يواجه إدارة المراجعة الداخلية دائماً هو الحفاظ على استقلاليتها، حتى يمكن إضفاء المصداقية والفعالية في أنشطتها، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال التبعية الإدارية والتقريرية لهذه الإدارة لأعلى سلطة إدارية بالشركة أو لجهة مستقلة كلجنة المراجعة. ويعتبر تشكيل واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية من أهم قواعد الحوكمة الواردة في دليل قواعد الحوكمة المصري ولائحة حوكمة الشركات السعودية. ومن المتوقع أن يؤدي استقلالية إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، حتى تظهر الشركة للأطراف الخارجية وتعطي إشارة لهم على قدرتها على دعم قواعد الحوكمة الجيدة، وبالتالي يمكن صياغة الفرض السادس للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

- الفرض السابع:

يمثل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، المالية وغير المالية، الواردة في التقارير المالية الوسيلة التي تستخدمها إدارة الشركة لتوصيل هذه المعلومات لجميع الأطراف المستفيدة والمهتمة بها، والهدف المراد تحقيقه هو شفافية هذا الإفصاح، سواء تم استخدام وسائل لهذا الإفصاح تقليدية أو الكترونية. ومن أهم الأدوات المستخدمة للتأكد من شفافية الإفصاح قيام الشركة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة عن مدى التزامها بقواعد وآليات الحوكمة. ويعتبر متغير الشفافية والإفصاح من أهم آليات الحوكمة الواردة في لائحة حوكمة الشركات السعودية ودليل قواعد الحوكمة المصري. ومن المتوقع أن يؤدي شفافية الإفصاح إلى تحسين وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، حتى تظهر الشركة قناعتها بالالتزام وتطبيق قواعد الحوكمة الجيدة. وبالتالي يمكن صياغة الفرض السابع للبحث كالآتي:

"توجد علاقة جوهرية موجبة بين شفافية الإفصاح ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية".

٤- الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية لهذا البحث إلى بيان أثر بعض آليات حوكمة الشركات، والمقترحة طبقاً لتحليل الدراسات السابقة وتحليل دليل قواعد الحكومة المصري ولائحة حوكمة الشركات السعودية، على الإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة من الشركات المصرية والسعودية. ولتحقيق هذا الهدف، يتم بناء نموذج للانحدار يعكس العلاقة بين متغير الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغيرات حوكمة الشركات. ويتناول هذا الجزء من البحث تصميم الدراسة التطبيقية، من خلال تطوير مؤشر للإفصاح الالكتروني، واختيار عينة البحث وأسلوب جمع البيانات، وبناء نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة، واختبارات صلاحية هذا النموذج.

٤-١ تطوير مؤشر للإفصاح المحاسبي الالكتروني

يستخدم مؤشر الإفصاح في تقييم مستوى المعلومات المقدمة من الشركات، والخطوة الأولى لتطوير هذا المؤشر هي تحديد المتغيرات المكونة للمؤشر، والمستخدمة كبدائل لقياس مستوى الإفصاح، ثم تحديد كيفية قياس هذه المتغيرات، وتعريف المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر. وقد صنف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مستوى الإفصاح الالكتروني في مجموعتين رئيسيتين، هما محتوى الإفصاح Disclosure Content وتنسيق عرض الإفصاح أو شكل الإفصاح Presentation (FASB, 2000). ويشير محتوى الإفصاح الالكتروني إلى العناصر والبنود الخاصة بمكونات الإفصاح سواء الورقي التقليدي، أو الذي يمكن الحصول عليه من خلال المواقع الالكترونية للشركة. بينما يشير شكل الإفصاح الالكتروني إلى الوسائل المميزة والمستخدمة في توصيل المعلومات من خلال تقنية الانترنت، واستخدام الخيارات المتوافرة على موقع الشركة الالكتروني، والتي لا تتاح في النماذج والشكل التقليدي للإفصاح، والتي تساهم في تحسين التواصل الفعال مع المستخدمين.

وقد تم استخدام مؤشر الإفصاح المحاسبي الالكتروني، والمعتمد على محتوى وشكل الإفصاح، في عدد من الدراسات السابقة، مثل دراسة Debreceny et al,. 2001 ، ودراسة Marston and

polei, 2004، ودراسة Xiao et al., 2004 ، ودراسة Kelton and Yong, 2008. فعلى سبيل المثال، تكون مؤشر الإفصاح الالكتروني في دراسة Xiao, et al., من ٨٢ بنداً، منها ٥٨ بنداً لمحتوى الإفصاح، ٢٤ بنداً لشكل الإفصاح. ومن خلال نتائج الدراسات السابقة، وتحليل دليل قواعد الحوكمة المصري ولائحة حوكمة الشركات السعودية، يمكن تطوير مؤشر للإفصاح الالكتروني لهذه الدراسة، بحيث يتناسب مع متطلبات العرض والإفصاح للشركات المصرية والسعودية، وقواعد حوكمة الشركات، واعتبارات تطبيق تقنية الانترنت في الإفصاح المحاسبي. وفي ضوء هذه القواعد والاعتبارات، وبعد إعداد قائمة مبدئية لمكونات مؤشر الإفصاح الالكتروني، وإجراء مسح مبدئي لها على المواقع الالكترونية لبعض الشركات المصرية والسعودية، وتطوير بعض بنودها، تم إعداد قائمة نهائية لمؤشر الإفصاح الالكتروني المستخدم في هذه الدراسة، يتكون من ٤٥ بنداً، منها ٢٨ بنداً لمحتوى الإفصاح، ١٧ بنداً لشكل الإفصاح. ويوضح الملحق رقم (١) من ملاحق البحث مكونات مؤشر الإفصاح المحاسبي الالكتروني المستخدم في الدراسة. وقد تم تطوير هذا المؤشر بإضافة بعض البنود المميزة للشركات المصرية والسعودية، سواء في محتوى أو شكل الإفصاح، مثل تقرير حوكمة الشركات، قائمة توزيعات الأرباح المقترحة، أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت، السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة، المكافآت والتعويضات المدفوعة، السياسات البيئية والاجتماعية بالشركة، الشكل الرأسي للميزانية، رابط لسوق الأوراق المالية، رابط للجهات الرقابية والإشرافية، ورابط بمسئول علاقات المستثمرين.

وعند حساب قيمة مؤشر الإفصاح الالكتروني المستخدم، تم استخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح Unweighted Dichotomous Variable، حيث يمكن أن يأخذ كل بند من بنود المؤشر القيمة واحد (في حالة توافر البند) أو القيمة صفر (في حالة عدم توافر البند)، ويتم استخراج القيمة النهائية للمؤشر بالجمع البسيط لجميع بنود المؤشر لكل شركة. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في عدد من الدراسات السابقة، مثل دراسة Ettredge et al., 2002، ودراسة Larran and Giner, 2002 ، ودراسة Bonson and Escobar, 2006. ويرجع السبب في اختيار هذا الأسلوب إلى أن استخدام المؤشر المرجح يعتبر دالة في التوجهات المحتملة للمستخدم، حيث ينبغي تحديد الأوزان النسبية لكل بند من بنود المؤشر وفقاً للأهمية النسبية من وجهة نظر المستخدم، والتي تختلف حسب نوع المستخدم وغرضه من استخدام المعلومات. بالإضافة إلى أن دراسات سابقة استخدمت كلاً من المؤشر المرجح والمؤشر غير المرجح، وتوصلت لنتائج متشابهة جوهرية وعدم وجود اختلافات بينهما (Xiao et al., 2004).

وبالتالي، فإذا قامت شركة من شركات عينة البحث بالإفصاح عن بند من بنود المعلومات الواردة في مؤشر الإفصاح على موقعها الكتروني، فإنها سوف تعطي القيمة واحد، وإذا لم تفصح عن هذا البند سوف تعطى القيمة صفر. وعلى ذلك، فإن مؤشر الإفصاح الالكتروني المستخدم سوف يكون له قيمة قصوى هي ٤٥، وقيمة صغرى هي صفر، طبقاً للمعادلة التالية:

$$DI_j = \sum_{i=1}^{i=45} Vij$$

حيث مؤشر الإفصاح للشركة j يساوي مجموع القيم المعطاة لبنود المؤشر V_{ij} سواء لمحتوى الإفصاح أو شكل الإفصاح.

٤-٢ عينة البحث وأسلوب جمع البيانات

باستخدام منهجية الاختيار التدريجي (Aly et al., 2010, p. 189)، ولتحقيق هدف البحث، تم تحليل المعلومات المتوافرة عبر المواقع الالكترونية لعينة مختارة من الشركات المصرية والسعودية، والتي تم اختيارها من بين مائة شركة الأكثر نشاطاً والمسجلة في مؤشر السوق المصري EGX 30 و EGX 70 ومؤشر السوق السعودي، وذلك وفقاً للاعتبارات التالية:

أ – استبعاد المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين، نظراً لطبيعتها الخاصة، وخضوعها لقواعد وإجراءات قانونية ونظامية وآليات للحوكمة قد تختلف عن غيرها من الشركات.

ب– استبعاد المواقع الالكترونية تحت الإنشاء والتي لم تستكمل بعد خلال فترة الدراسة.

ج– ضرورة تحديث المواقع الالكترونية للشركات خلال فترة الدراسة.

وبتطبيق الاعتبارات السابقة، وخلال فترة دراسة من يناير عام ٢٠١٠ حتى مارس عام ٢٠١٠، تم اختيار ٦٨ شركة مصرية، ومنها تم اختيار ٣٦ شركة تقوم اختيارياً بالإفصاح المحاسبي عبر مواقعها الالكترونية، وبنسبة ٥٣% تقريباً. وكذلك تم اختيار ٦٤ شركة سعودية، ومنها تم اختيار ٣٣ شركة تقوم بتوفير معلومات الإفصاح المحاسبي اختيارياً عبر مواقعها الالكترونية، وبنسبة ٥١% تقريباً. ويوضح الملحق رقم (٢) أسماء شركات عينة البحث من الشركات المصرية والسعودية.

ونظراً للطبيعة الديناميكية للمعلومات الواردة على المواقع الالكترونية، فقد تم اختيار فترة دراسة قصيرة من يناير ٢٠١٠ حتى نهاية مارس ٢٠١٠. وللحصول على المعلومات المطلوبة لاختبار فروض البحث السابق ذكرها، تم الاطلاع على المواقع الالكترونية لكل شركة من شركات عينة البحث، وذلك عن طريق الموقع الالكتروني للبورصة المصرية، وموقع تداول السعودي، وموقع هيئة السوق المالية السعودية، واستخدام محركات البحث المختلفة. ويوضح الجدول رقم (١) التالي بعض خصائص عينة البحث:

جدول رقم (١)

خصائص عينة البحث

القطاع	الشركات المصرية		الشركات السعودية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قطاع الزراعة	٤	١١%	٥	١٥%
قطاع الأسمنت	٣	٨%	٤	١٢%
قطاع الصناعة	١٢	٣٣%	٦	١٨%
قطاع الاتصالات	٣	٨%	٣	٩%
القطاع العقاري	٧	٢٠%	٩	٢٨%
قطاع الاستثمار الصناعي	٧	٢٠%	٦	١٨%
الإجمالي	٣٦	١٠٠%	٣٣	١٠٠%

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر الشركات المصرية في عينة البحث تنتمي إلى القطاع الصناعي، ثم القطاع العقاري، وقطاع الاستثمار الصناعي، وأقل الشركات المصرية تمثيلاً في عينة البحث تنتمي إلى قطاع الإسمنت وقطاع الاتصالات. وفي المقابل، فإن أكثر الشركات السعودية في عينة البحث تنتمي إلى القطاع العقاري، ثم القطاع الصناعي، وقطاع الاستثمار، وأقل الشركات السعودية تمثيلاً في عينة البحث تنتمي إلى قطاع الاتصالات. وهذا يوضح أن قطاع الاتصالات في عينة البحث يمثل أقل عدد في الشركات المصرية والسعودية.

٤-٣ نموذج الانحدار المستخدم

تستخدم الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث السابق ذكرها، ويأخذ نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة الشكل التالي:

$$EDI = \beta_0 + \beta_1 (RIGHTS) + \beta_2 (BOAIND) + \beta_3 (DUALTY) + \beta_4 (AUDTCOM) + \beta_5 (REMNCOM) + \beta_6 (INTRAUDT) + \beta_7 (DISTRNS) + E$$

حيث:

EDI	=	مؤشر الإفصاح الالكتروني (العام، المحتوى، الشكل)
β_0	=	ثابت نموذج الانحدار
$\beta_1 - \beta_7$	=	معاملات نموذج الانحدار
RIGHTS	=	حقوق المساهمين
BOAIND	=	استقلال أعضاء مجلس الإدارة
DUALTY	=	ازدواجية المنصب
AUDTCOM	=	تشكيل لجنة المراجعة
REMNCOM	=	تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت
INTRAUDT	=	استقلالية إدارة المراجعة الداخلية
DISTRNS	=	شفافية الإفصاح
E	=	الخطأ العشوائي

ويتضح من نموذج الانحدار السابق أن متغيرات النموذج تتمثل فيما يلي:

أولاً: المتغيرات التابعة

١- مؤشر الإفصاح العام: والمكون من جميع بنود مؤشر الإفصاح الالكتروني والبالغة ٤٥ بنداً، ويأخذ القيمة واحد في حالة توافر البند، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٢- محتوى الإفصاح: ويتكون من بنود محتوى الإفصاح الواردة في المؤشر العام، والبالغة ٢٨ بنداً، ويأخذ القيمة واحد في حالة توافر البند، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٣- شكل الإفصاح: ويتكون من بنود شكل الإفصاح الواردة في المؤشر العام والبالغة ١٧ بنداً، ويأخذ القيمة واحد في حالة توافر البند، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

١- حقوق المساهمين: ويتم قياسه بمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة إتباع التصويت التراكمي، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٢- استقلال أعضاء مجلس الإدارة: ويقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

٣- ازدواجية المنصب: ويقاس بمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٤- تشكيل لجنة المراجعة: ويقاس بمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة تشكيل لجنة المراجعة بالشركة، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٥- تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت: ويقاس بمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركة، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٦- استقلالية إدارة المراجعة الداخلية: ويقاس بمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة تبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

٧- شفافية الإفصاح: ويقاس بمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في الإفصاح عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، والقيمة صفر بخلاف ذلك.

ويتضح من نموذج الانحدار المستخدم السابق أن الدراسة استحدثت بعض المتغيرات في قياس الإفصاح المحاسبي الالكتروني، وهي متغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، ومتغير شفافية الإفصاح. وهذه المتغيرات تم اشتقاقها من تحليل دليل قواعد الحوكمة المصري، ولائحة حوكمة الشركات السعودية.

٤-٤ اختبارات صلاحية النموذج المستخدم

تم استخدام برنامج SPSS الإصدار رقم (١٦) في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية، ونظراً لاستخدام مجموعتين فرعيتين داخل المؤشر العام في نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة، وهما محتوى الإفصاح وشكل الإفصاح، فقد تم استخدام أكثر من اختبار لبيان مدى صلاحية النموذج المستخدم. فقد تم اختبار الموثوقية Reliability في استدلالات النموذج من خلال معامل ألفا كرونباخ Coefficient of Cronbach's Alpha وذلك على مستوى متغيرات الدراسة ككل، التابعة والمستقلة، وقد وجد أن المعامل هو ٠,٧٨١، وهي درجة ثقة عالية. وكذلك تم حساب المعامل على مستوى مؤشر الإفصاح العام ومستوى محتوى وشكل الإفصاح، وقد وجد أن المعامل يساوي ٠,٨٤٢ وهي درجة ثقة عالية، وذلك بالمقارنة ببعض الدراسات السابقة، مثل دراسة Kelton and Yang, 2008. كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ على مستوى مؤشر الإفصاح الجزئي فقط، محتوى وشكل الإفصاح، وتبين أن المعامل هو ٠,٦٩٣، وهي درجة ثقة عالية أيضاً. وهذا يعني أن مؤشر الإفصاح الالكتروني المستخدم في الدراسة، العام والجزئي، يوفر بيانات ثابتة الاستدلال بغض النظر عن نوع العينة المستخدمة، ويعطي توصيفاً ثابتاً يمكن الثقة فيه عند الإفصاح المحاسبي الالكتروني.

ولاختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين متغيرات النموذج المستخدم، تم استخدام اختبار Durbin-Waston ، والذي يختبر مدى قبول الخطأ المستقل في النموذج، وكلما كان معامل هذا

الاختبار قريب من القيمة ٢، كلما كان أفضل (Aly et al., 2010, p. 190). وقد تم التوصل لمعامل لهذا الاختبار يساوي ٢,١٦٥، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج المستخدم.

كما تم اختبار مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity لمتغيرات النموذج، من خلال اختبار معامل التضخم Variance Inflation Factor (VIF)، والذي يجب ألا يقل عن ٠,٢ لأي متغير من المتغيرات المستقلة (Field, 2005, p. 82). وقد تبين عند حساب هذا المعامل لمتغيرات النموذج المستخدم، أن أقل قيمة للمعاملات هي ١,٩٣، مما يعني عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المستخدم.

٥- تحليل ومناقشة نتائج البحث

يتناول هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها بالنسبة للشركات المصرية والشركات السعودية الواردة في عينة البحث، وذلك من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات البحث، وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح الالكتروني العام، وتحليل نتائج مؤشر محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني، وأخيراً مناقشة النتائج النهائية لاختبارات فروض البحث.

٥-١ التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

تتعلق الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث باستخراج قيم المتوسط والحد الأدنى والحد الأعلى والانحراف المعياري، وذلك بالنسبة لشركات عينة البحث المصرية والسعودية. ويوضح الجدول رقم (٢) التالي نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث، التابعة والمستقلة، على مستوى عينة الشركات المصرية.

جدول رقم (٢)

التحليل الوصفي لمتغيرات عينة الشركات المصرية

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	عدد الشركات
المؤشر العام للإفصاح الالكتروني	١٩,٣٦٤١	١٢,٣٦٢١	٦,٠٠	٣٩,٠٠	٣٦
مؤشر محتوى الإفصاح الالكتروني	١٠,٨٢١٣	٧,١٤٥٢	٤,٠٠	٢٤,٠٠	٣٦
مؤشر شكل الإفصاح الالكتروني	٨,٣٥٢٢	٥,٣٦٤٣	٣,٠٠	١٢,٠٠	٣٦
حقوق المساهمين	٠,٨١٢٣	٠,١٦٤٥	٠,٠٠	١,٠٠	٣٦
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	٠,٧٣١٥	٠,٤٢٠٣	٠,٣٣	١,٠٠	٣٦
ازدواجية المنصب	٠,٥٢٤٦	٠,٤١٥٤	٠,٠٠	١,٠٠	٣٦
تشكيل لجنة المراجعة	٠,٦١٣٢	٠,٥٣٥١	٠,٠٠	١,٠٠	٣٦
تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت	٠,٣٢٤٥	٠,٤٦٦١	٠,٠٠	١,٠٠	٣٦
استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	٠,٥١٣٥	٠,٥٠٣٢	٠,٠٠	١,٠٠	٣٦
شفافية الإفصاح	٠,٤٣١٢	٠,٣٨٣٤	٠,٠٠	١,٠٠	٣٦

ويتضح من الجدول رقم (٢) السابق أن متوسط مستوى الإفصاح الالكتروني العام بلغ ١٩,٣٦٤١، من إجمالي الحد الأقصى للمؤشر العام البالغ ٤٥، أي بنسبة ٤٣% تقريباً. كما أن الحد الأقصى للمؤشر العام للإفصاح الالكتروني بلغ ٣٩، والحد الأدنى ٦، وهذا يبين مدى واسعاً لمستوى

الإفصاح الالكتروني في عينة الشركات المصرية، وكذلك الحال على مستوى محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني. وعلى مستوى المتغيرات المستقلة، فإن حقوق المساهمين هي الأقل انحرافاً في مستوى الإفصاح الالكتروني.

وفي المقابل، يوضح الجدول رقم (٣) التالي التحليل الوصفي لمتغيرات البحث على مستوى عينة الشركات السعودية، بالنسبة للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة المستخدمة في البحث.

جدول رقم (٣)

التحليل الوصفي لمتغيرات عينة الشركات السعودية

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	عدد الشركات
المؤشر العام للإفصاح الالكتروني	٢١,٣٥٢٦	١٣,٥٧١٠	١١,٠٠	٤٣,٠٠	٣٣
مؤشر محتوى الإفصاح الالكتروني	١١,٦٣٧١	٨,٤١٦٢	٨,٠٠	٢٧,٠٠	٣٣
مؤشر شكل الإفصاح الالكتروني	٩,٥٧٤٢	٤,٨٣٤٠	٤,٠٠	١٦,٠٠	٣٣
حقوق المساهمين	٠,٧٤٣٠٠	٠,٣١١٢	٠,٠٠	١,٠٠	٣٣
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	٠,٨١٣٤	٠,٥٤١١	٠,٤٠	١,٠٠	٣٣
ازدواجية المنصب	٠,٥٣١٢	٠,٣٢٦٠	٠,٠٠	١,٠٠	٣٣
تشكيل لجنة المراجعة	٠,٧٦٢١	٠,١٤٦٣	٠,٠٠	١,٠٠	٣٣
تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت	٠,٧٣١٠	٠,٤٣٥١	٠,٠٠	١,٠٠	٣٣
استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	٠,٣٤٥٤	٠,٥٢٢٣	٠,٠٠	١,٠٠	٣٣
شفافية الإفصاح	٠,٦٣٥٢	٠,٤٦٢٤	٠,٠٠	١,٠٠	٣٣

ويتضح من الجدول رقم (٣) السابق أن متوسط الإفصاح الالكتروني للمؤشر العام بلغ ٢١,٣٥٢٦، من إجمالي الحد الأقصى للمؤشر البالغ ٤٥، أي بنسبة ٤٧% تقريباً، كما أن الحد الأقصى للمؤشر العام بلغ ٤٣، والحد الأدنى ١١، والذي يبين مدى واسعاً لمستوى الإفصاح الالكتروني للشركات السعودية، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر محتوى الإفصاح وشكل الإفصاح. وبالنسبة للمتغيرات المستقلة، يعتبر تشكيل لجنة المراجعة أقل انحرافاً بين شركات عينة البحث في مستوى الإفصاح الالكتروني.

ويتضح من الجدولين السابقين، أن هناك مدى واسعاً لمستوى الإفصاح الالكتروني على مستوى الشركات المصرية والسعودية، ولكنه أقل في حالة عينة الشركات السعودية. كما أن نسبة متوسط مستوى الإفصاح الالكتروني للمؤشر العام بلغت في الشركات المصرية ٤٣% وفي الشركات السعودية ٤٧%، ونسبة متوسط مستوى الإفصاح الالكتروني لمحتوى الإفصاح في الشركات المصرية ٣٩%، وفي الشركات السعودية ٤٢%. في حين بلغت نسبة متوسط مستوى الإفصاح الالكتروني لشكل الإفصاح في الشركات المصرية ٤٦%، وفي الشركات السعودية ٥٣%. وهذا يوضح أنه في المتوسط يعتبر مستوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية أعلى من عينة الشركات المصرية، وقد

يرجع السبب في ذلك إلى أن لائحة حوكمة الشركات السعودية تم إصدارها من أعلى جهة إشرافية ورقابية على الشركات المدرجة بالسوق السعودي، وهي هيئة السوق المالية السعودية، والتي ألزمت الشركات المدرجة ببعض مواد لائحة الحوكمة، وليس إتباعها بصورة استرشادية.

٥-٢ تحليل نتائج المؤشر العام للإفصاح الالكتروني

يعكس نموذج الانحدار العام المستخدم في الدراسة العلاقة بين المؤشر العام للإفصاح الالكتروني والمتغيرات المستقلة السبعة المستخدمة في الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٤) التالي نتائج تحليل نموذج الانحدار العام للشركات المصرية الواردة في عينة البحث.

الجدول رقم (٤)

نتائج نموذج الانحدار العام لعينة الشركات المصرية

المتغيرات	المعاملات B	الخطأ المعياري SE	قيمة إحصاء t	المعنوية Sig.
ثابت	١,٨١٤ -	٢,٣٧٢	٣,٤٧٢ -	٠,٠٠٤
RIGHTS	٦,٢٣٢	١,٣٤١	٢,٩٣١	٠,٠٠١
BOAIND	١٢,٣٨١	١,٨١٦	٢,٧٣٤	٠,٠٣٤
DUALTY	٣,٢٤١ -	٢,١٣١	٢,٨١٣ -	٠,٠٠٤
AUDTCOM	٤,٨٣٤	١,٨٤٢	٤,٢٥٦	٠,٠٠٠
REMNCOM	٨,٣٥٢	٢,٠٧٣	٠,٧٤٢	٠,٦١٣
INTRAUDT	٥,٤٤٦	١,٢٩١	٣,١٨٢	٠,٠٠٠
DISTRNS	٧,٣٤١	١,٣٤٦	١,١٣٢	٠,٤٢١
معامل التحديد R^2			٠,٦٨٦	
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2			٠,٦١٣	
قيمة إحصاء F			١٢,١٨٤	
معنوية F			٠,٠٠٠	

ويتضح من الجدول رقم (٤) السابق أن المتغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية ترتبط بعلاقة جوهرية بمستوى الإفصاح الالكتروني العام للشركات المصرية، وهذا ما يتفق مع فروض البحث الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسادس. وفي المقابل لا توجد علاقة جوهرية لمتغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومتغير شفافية الإفصاح مع مستوى الإفصاح الالكتروني العام، مما لا يؤيد صحة الفرض الخامس والفرض السابع لعينة الشركات المصرية. وقد يرجع ذلك إلى عدم النص صراحة في دليل قواعد الحوكمة المصري على تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت وإلزام الشركات بها، وكذلك عدم إلزام الشركات المصرية بالإفصاح عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

ويوضح الجدول رقم (٥) التالي نتائج نموذج الانحدار العام لعينة الشركات السعودية.

الجدول رقم (٥)

نتائج نموذج الانحدار العام لعينة الشركات السعودية

المتغيرات	المعاملات B	الخطأ المعياري SE	قيمة إحصاء t	المعنوية Sig.
ثابت	٠,٩٧٢ -	٣,١٨٣	٤,١٨١ -	٠,٠٠١
RIGHTS	٥,٣٤٢	٢,٣١٩	٢,٧٤٢	٠,٠١٢
BOAIND	٦,٨٣٤	١,٥٧١	٢,٩٣٦	٠,٠٠٣
DUALTY	٤,٢٢١ -	١,٨٣٤	٢,٤١٠ -	٠,٠٢٣
AUDTCOM	٩,٨٧٦	٢,٤٥٧	٥,٣٥٢	٠,٠٠٠
REMNCOM	٥,٤٤٦	٢,٣٨١	٦,١٣٤	٠,٠٠٠
INTRAUDT	٧,٣١٠	٢,٤٨٦	٠,٩٧٦	٠,٣٦٥
DISTRNS	٤,٤٥٧	١,٦٩٢	٠,٨٤٧	٠,٤٧٣

معامل التحديد R^2	٠,٧١٢
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	٠,٦٥٤
قيمة إحصاء F	٩,٤٥٢
معنوية F	٠,٠٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٥) السابق أن المتغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، وتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت توجد بينها وبين مستوى الإفصاح الالكتروني العام علاقة جوهرية، وهذا ما يتفق مع فروض البحث، الأول والثاني والثالث والرابع والخامس لعينة الشركات السعودية. في حين لا توجد علاقة جوهرية بين متغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ومتغير شفافية الإفصاح وبين مستوى الإفصاح الالكتروني العام للشركات السعودية. وهذا ما لا يؤيد صحة الفرض السادس والفرض السابع من فروض البحث لعينة الشركات السعودية. وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم إلزام الشركات السعودية في لائحة حوكمة الشركات بضرورة التبعية الإدارية والتقريرية لإدارة المراجعة الداخلية لأعلى سلطة إدارية بالشركة، وكذلك عدم إلزام الشركات السعودية بضرورة الإفصاح عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة.

ويتضح من الجدولين السابقين، أن نتائج تحليل نموذج الانحدار للمؤشر العام للإفصاح الالكتروني تؤيد صحة فروض البحث، من الفرض الأول حتى الفرض الرابع، حيث توجد علاقة جوهرية موجبة بين متغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وتشكيل لجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح الالكتروني العام. وكذلك توجد علاقة جوهرية سالبة بين ازدواجية المنصب ومستوى الإفصاح الالكتروني العام، وذلك على عينة مستوى الشركات المصرية والسعودية. وهذه النتائج تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة Abdelsalam et al., 2007، ودراسة Kelton and Yang, 2008، ودراسة Ezat and El-Masry, 2008. وفي المقابل، لم تؤيد النتائج السابقة صحة الفرض السابع، حيث لا توجد علاقة جوهرية بين شفافية الإفصاح ومستوى الإفصاح الالكتروني العام

لعينة الشركات المصرية والسعودية، في حين توجد نتائج متعارضة بين الشركات المصرية والشركات السعودية فيما يتعلق بالفرض الخامس والفرض السادس من فروض البحث، ففي حين تؤيد النتائج صحة الفرض الخامس بالنسبة للشركات السعودية، لا تؤيده النتائج بالنسبة للشركات المصرية. والعكس بالنسبة للفرض السادس، حيث تؤيده نتائج الشركات المصرية، في حين لم تؤيده الشركات السعودية.

كما يتضح من النتائج السابقة، أن قيمة معامل التحديد R^2 لعينة الشركات المصرية في نموذج الانحدار العام المستخدم هي ٠,٦٨٦، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على تفسير حوالي ٦٩% من التغير في مستوى الإفصاح الالكتروني العام بمستوى معنوية ٥%. في المقابل بلغ هذا المعدل في عينة الشركات السعودية ٧٢% تقريباً، بمعنى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم تفسر بصورة أقوى التغيرات في مستوى الإفصاح الالكتروني العام في حالة عينة الشركات السعودية. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة لعينة الشركات المصرية في النموذج المستخدم ٦١% تقريباً، في حين بلغت لعينة الشركات السعودية ٦٥% تقريباً، وهذا يعني أن الاختلاف في مستوى الإفصاح الالكتروني العام في نموذج الانحدار المستخدم يمكن تفسيره من خلال الاختلافات في المتغيرات المستقلة في النموذج بصورة أقوى في حالة الشركات السعودية.

٥-٣ تحليل نتائج مؤشر محتوى الإفصاح الالكتروني

يضم مؤشر محتوى الإفصاح الالكتروني البنود المتعلقة بمحتوى الإفصاح في مؤشر الإفصاح العام، والبالغ عددها ٢٨ بنداً، ويوضح الجدول رقم (٦) التالي نتائج تحليل نموذج الانحدار لمحتوى الإفصاح بالنسبة لعينة الشركات المصرية.

جدول رقم (٦)

نتائج نموذج محتوى الإفصاح الالكتروني لعنية الشركات المصرية

المتغيرات	المعاملات B	الخطأ المعياري SE	قيمة إحصاء t	المعنوية Sig.
ثابت	٠,٩٦٤ -	٢,١٣٤	٥,٢٤٣ -	٠,٠٠٠
RIGHTS	٤,٨٣٥	١,٨٢٥	٢,٦٤٧	٠,٠٢٣
BOAIND	٩,٦٧١	١,٣٦٤	٣,١٦٤	٠,٠٠٤
DUALTY	٢,٧٨٣ -	٢,٤١٦	٣,٤٨٢ -	٠,٠٠٠
AUDTCOM	٣,٢٥٦	١,٧٣٢	٣,٢٩٣	٠,٠٠١
REMNCOM	٦,٧٠٨	٢,١٤٧	٠,٨٣٦	٠,٥٣٢
INTRAUDT	٤,٣٣٥	١,٣٩٠	٤,١٣٢	٠,٠٠٤
DISTRNS	٦,٥٦٢	١,٢٧٨	٢,٤١٥	٠,٠٢٠
معامل التحديد R^2			٠,٦١٧	
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2			٠,٥٤٣	
قيمة إحصاء F			١٠,٤٩٢	
معنوية F			٠,٠٠٠	

ويتضح من الجدول رقم (٦) السابق أن هناك اتفاق في نتائج تحليل نموذج الانحدار لمحتوى الإفصاح الالكتروني مع نتائج تحليل نموذج الانحدار لمؤشر الإفصاح العام لعينة الشركات المصرية، ما عدا متغير شفافية الإفصاح، حيث تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة جوهرية بين شفافية الإفصاح ومستوى محتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية، وبمستوى معنوية ٥%، في حين لم تؤيد النتائج السابقة هذه العلاقة. كما يشير الجدول السابق إلى أن معامل التحديد R^2 لنموذج محتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية يبلغ ٦٢% تقريباً، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج قادرة على تفسير ٦٢% من التغيرات في مستوى محتوى الإفصاح الالكتروني بمستوى معنوية ٥%. كما أن معامل التحديد المعدل في الجدول السابق والبالغ ٥٤% تقريباً، يعني أن ٥٤% من التغيرات في مستوى محتوى الإفصاح الالكتروني في هذا النموذج يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج.

كما يوضح الجدول رقم (٧) التالي نتائج تحليل نموذج الانحدار لمحتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية

جدول رقم (٧)

نتائج نموذج محتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية

المتغيرات	المعاملات B	الخطأ المعياري SE	قيمة إحصاء t	المعنوية Sig.
ثابت	٠,٨٦٣ –	٢,٣٧٤	٥,٢٣٣ –	٠,٠٠٠
RIGHTS	٣,٢١٥	٢,١٦٧	٤,١٢٤	٠,٠٠٤
BOAIND	٤,٣٧٨	١,٣٦٢	٥,١٨٦	٠,٠٠١
DUALTY	٣,١٦٧ –	١,٦٨٣	٦,٣٦٢ –	٠,٠٠٠
AUDTCOM	٧,٤٢١	٢,٣٤٥	٣,٢٧١	٠,٠٢٥
REMNCOM	٣,٥٧٣	٢,١٩٢	٥,١٤١	٠,٠٠١
INTRAUDT	٥,٤٦٨	٢,٠٨١	١,٣١٥	٠,١٨٦
DISTRNS	٣,١٨٢	١,٥٤٦	٢,١٣٧	٠,٠٣٠
معامل التحديد R^2			٠,٦٧١	
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2			٠,٦٢٣	
قيمة إحصاء F			٨,١٣٥	
معنوية F			٠,٠٠٠	

يتضح من الجدول رقم (٧) السابق أن نتائج تحليل نموذج محتوى الإفصاح الالكتروني تتفق مع نتائج تحليل نموذج مؤشر الإفصاح العام لعينة الشركات السعودية، مع عدا متغير شفافية الإفصاح، حيث تؤكد هذه النتائج وجود علاقة جوهرية بين متغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس

الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، وتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، وشفافية الإفصاح، وبين مستوى محتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية بمستوى معنوية ٥%. ولا توجد علاقة جوهرية بين متغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ومستوى الإفصاح الالكتروني. كما يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 يبلغ ٦٧% تقريباً، بمعنى أن نموذج الانحدار المستخدم لعينة الشركات السعودية قادر على تفسير ٦٧% من التغيرات في مستوى محتوى الإفصاح الالكتروني بمستوى معنوية ٥%. كما أن معامل التحديد المعدل في هذا النموذج البالغ ٦٢% تقريباً، يعني أن ٦٢% من الاختلافات في مستوى محتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج.

ويتضح من الجدولين السابقين، أن نتائج تحليل الانحدار لنموذج محتوى الإفصاح الالكتروني تؤيد صحة فروض البحث من الفرض الأول حتى الفرض الرابع، على مستوى عينة الشركات المصرية والسعودية، في حين لم تؤيد صحة الفرض الخامس على مستوى عينة الشركات المصرية، ولم تؤيد صحة الفرض السادس على مستوى عينة الشركات السعودية. كما أيدت النتائج صحة الفرض السابع على مستوى الشركات المصرية والسعودية.

٥-٤ تحليل نتائج مؤشر شكل الإفصاح الالكتروني

يضم مؤشر شكل الإفصاح الالكتروني البنود المتعلقة بشكل الإفصاح في مؤشر الإفصاح العام والبالغ عددها ١٧ بنداً، ويوضح الجدول رقم (٨) التالي نتائج تحليل نموذج الانحدار لشكل الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية.

جدول رقم (٨)

نتائج نموذج شكل الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية

المتغيرات	المعاملات B	الخطأ المعياري SE	قيمة إحصاء t	المعنوية Sig.
ثابت	٠,٨٧٣ -	١,٤٥٧	٤,٨٢٩ -	٠,٠٠١
RIGHTS	٢,٤٦٨	١,١٢٠	٦,٣٧١	٠,٠٠١
BOAIND	٣,١٣١	١,٢٣٥	٣,١٨٧	٠,٠٠٣
DUALTY	١,٤٨٢ -	٢,٠٨٣	٢,٩١٣ -	٠,٠٢٦
AUDTCOM	١,٢٣٤	١,٦٣٤	٦,٥٤٦	٠,٠٠٠
REMNCOM	٢,٠٨٥	١,٧٤٢	١,٢٠٤	٠,٤٣٤
INTRAUDT	٢,٣٠٦	١,٠٥٦	٦,١٨٩	٠,٠٠٠
DISTRNS	١,٧٤٩	١,١٦٧	١,٤٦٣	٠,٣٠١
معامل التحديد R^2			٠,٥٨٣	
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2			٠,٥٣٤	
قيمة إحصاء F			٩,٣٦٢	
معنوية F			٠,٠٠٠	

ويتضح من الجدول رقم (٨) السابق، أن هناك اتفاق في نتائج تحليل نموذج شكل الإفصاح الالكتروني مع نتائج تحليل نموذج المؤشر العام لعينة الشركات المصرية. حيث توجد علاقة جوهرية بين مستوى شكل الإفصاح الالكتروني وبين متغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية لعينة الشركات المصرية، بمستوى معنوية ٥%. في حين لا توجد علاقة جوهرية بين شكل الإفصاح الالكتروني وبين متغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومتغير شفافية الإفصاح لعينة الشركات المصرية، وبمستوى معنوية ٥%. كما يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد لنموذج الانحدار المستخدم يبلغ ٥٨% تقريباً، مما يعني أن هذا النموذج قادر على تفسير ٥٨% من الاختلافات في شكل الإفصاح الالكتروني. كما أن معامل التحديد المعدل البالغ ٠,٥٣٤، يعني أن ٥٣% تقريباً من الاختلافات في شكل الإفصاح الالكتروني يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لعينة الشركات المصرية وبمستوى معنوية ٥%.

ويوضح الجدول رقم (٩) التالي نتائج تحليل نموذج الانحدار لشكل الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية.

جدول رقم (٩)

نتائج نموذج شكل الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات السعودية

المتغيرات	المعاملات B	الخطأ المعياري SE	قيمة إحصاء t	المعنوية Sig.
ثابت	٠,٦٣٢ -	١,٨٤٥	٥,١٧٢ -	٠,٠٠٠
RIGHTS	٢,٥٧٣	١,٣٨٢	٤,٨٩١	٠,٠٠١
BOAIND	٢,٣٠٦	١,١٠٨	٤,٢٦٨	٠,٠٠٢
DUALTY	١,٨٦٤ -	١,٤٥٧	٣,٦٥١ -	٠,٠١٠
AUDTCOM	٢,٧٤١	٢,٣١٦	٤,٦٤٧	٠,٠٠١
REMNCOM	٢,٨٩٢	١,٦٧٣	٥,٠٢١	٠,٠٠٠
INTRAUDT	٣,٠١٨	٢,١٦٤	١,٣٤٩	٠,٢٠٥
DISTRNS	١,٤٢٩	١,١٣٩	١,٦١٨	٠,١٥٠
معامل التحديد R^2			٠,٦٤١	
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2			٠,٥٩٤	
قيمة إحصاء F			٧,٣٨٥	
معنوية F			٠,٠٠٠	

ويتضح من الجدول رقم (٩) السابق أن هناك اتفاق في نتائج تحليل نموذج شكل الإفصاح الالكتروني مع نتائج تحليل نماذج المؤشر العام للإفصاح لعينة الشركات السعودية. حيث تشير نتائج

الجدول السابق إلى وجود علاقة جوهرية بين شكل الإفصاح الالكتروني ومتغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، وتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، لعينة الشركات السعودية، بمستوى معنوية ٥%. في حين لا توجد علاقة جوهرية بين شكل الإفصاح الالكتروني ومتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، ومتغير شفافية الإفصاح، لعينة الشركات السعودية، وبمستوى معنوية ٥%. كما يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد R^2 البالغ ٠,٦٤١ يعني أن نموذج الانحدار المستخدم لعينة الشركات السعودية قادر على تفسير ٦٤% تقريباً من الاختلافات في شكل الإفصاح الالكتروني بمستوى معنوية ٥%. وأن ٥٩% من الاختلافات في المتغير التابع في هذا النموذج يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج.

ويتضح من الجدولين السابقين أن نتائج نموذج شكل الإفصاح الالكتروني المستخدم تؤيد صحة فروض البحث من الفرض الأول حتى الفرض الرابع، في حين لم تؤيد صحة الفرض الخامس على مستوى عينة الشركات المصرية فقط، ولم تؤيد صحة الفرض السادس على مستوى عينة الشركات السعودية فقط. وكذلك لم تؤيد النتائج السابقة صحة الفرض السابع من فروض البحث على مستوى الشركات المصرية والسعودية، وبمستوى معنوية ٥%.

٥-٥ مناقشة نتائج اختبارات فروض البحث

تم اختبار فروض البحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتم بناء ثلاثة نماذج انحدار، وهي نموذج مؤشر الإفصاح الالكتروني العام، ونموذج محتوى الإفصاح الالكتروني، ونموذج شكل الإفصاح الالكتروني، وذلك في ضوء سبعة متغيرات مستقلة، وبالتطبيق على عينة من الشركات المصرية، وأخرى للشركات السعودية. وفي ضوء النتائج السابقة لتحليل نماذج الانحدار، يمكن استخراج النتائج التالية لاختبارات فروض البحث:

أ - **بالنسبة للفرض الأول**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية موجبة بين حقوق المساهمين ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية" فقد ثبتت صحة هذا الفرض. حيث تحاول الشركات في عينة البحث من خلال زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني إرسال إشارة للمستخدمين، من مستثمرين وغيرهم، بأنها تحافظ على حقوق المساهمين من خلال إتباع أسلوب التصويت التراكمي في قرارات الجمعية العامة، وخاصة المتعلقة باختيار أعضاء مجلس الإدارة. والنتائج السابقة تؤيد صحة هذا الفرض، حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير حقوق المساهمين ٢,٩٣١ لعينة الشركات المصرية، ٢,٧٤٢ لعينة الشركات السعودية، في نموذج الانحدار العام، وبمستوى معنوية ٥%. وكذلك الحال بالنسبة لنموذج محتوى الإفصاح الالكتروني، ونموذج شكل الإفصاح الالكتروني.

ب- **بالنسبة للفرض الثاني**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية موجبة بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية"، فقد ثبتت صحة هذا الفرض. حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير استقلال أعضاء مجلس الإدارة لعينة الشركات المصرية ٢,٧٣٤، ولعينة الشركات السعودية ٢,٩٣٦، في نموذج الانحدار العام، وعند مستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال بالنسبة لنموذجي محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني. ويمكن تفسير ذلك، بأن

الشركات التي لديها نسبة كبيرة من الأعضاء المستقلين داخل تركيبة مجلس الإدارة، سوف تزيد من مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، حتى تظهر مصداقية وفعالية مجلس الإدارة.

ج- **بالنسبة للفرض الثالث**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية سالبة بين ازدواجية المنصب ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية"، فقد ثبتت صحة هذا الفرض، حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير ازدواجية المنصب – ٢,٨١٣ لعينة الشركات المصرية، – ٢,٤١٠ لعينة الشركات السعودية، في نموذج الانحدار العام، وبمستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال بالنسبة لنموذج محتوى الإفصاح الالكتروني، ونموذج شكل الإفصاح الالكتروني. وهذا يوضح أن الشركات التي لديها فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة، ومنصب العضو المنتدب، سوف تحاول من خلال زيادة مستوى الإفصاح الالكتروني أن تعطي الإشارة بأنها تحافظ على مصداقية واستقلالية القرارات التنفيذية بالشركة، وإضفاء نوع من الرقابة على القيادات التنفيذية بالشركة.

د – **بالنسبة للفرض الرابع**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية موجبة بين تشكيل لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية"، فقد ثبتت صحة هذا الفرض أيضاً. فقد بلغت قيمة إحصاء t لمتغير تشكيل لجنة المراجعة لعينة الشركات المصرية ٤,٢٥٦، ولعينة الشركات السعودية ٥,٣٥٢، في نموذج الانحدار العام، وبمستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال بالنسبة لنتائج نموذج محتوى الإفصاح الالكتروني، ونموذج شكل الإفصاح الإلكتروني. ويمكن تفسير ذلك، بأن الشركات التي لديها مستوى عالٍ من الإفصاح المحاسبي الالكتروني، سوف تحاول من خلال تشكيل لجنة المراجعة، تحسين صورة الشركة، وإظهار حرصها على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وحرصها على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وأنشطة المراجعة الداخلية والخارجية.

هـ– **بالنسبة للفرض الخامس**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية موجبة بين تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية"، فقد ثبتت صحة هذا الفرض على مستوى عينة الشركات السعودية فقط، حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت في نموذج الانحدار العام لعينة الشركات السعودية ٦,١٣٤، وكذلك الحال في نموذجي محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني، وذلك عند مستوى معنوية ٥%. في حين لم يثبت صحة هذا الفرض بالنسبة للشركات المصرية، حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت في نموذج الانحدار العام لعينة الشركات المصرية ٠,٧٤٢، عند مستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال في نموذجي محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني. ويمكن تفسير ذلك، بأن لائحة حوكمة الشركات السعودية ألزمت الشركات المدرجة بالسوق المالية بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، في حين لم يلزم دليل قواعد حوكمة الشركات المصري الشركات بتشكيل هذه اللجنة، وجاء ذكرها في الدليل على سبيل جواز التشكيل. وبالتالي، فإن الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية سوف تحاول عن طريق تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بها إبراز مدى التزامها بقواعد الحوكمة من خلال زيادة مستوى الإفصاح الالكتروني.

و – **بالنسبة للفرض السادس**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية موجبة بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية"، فقد ثبتت صحة هذا

الفرض على مستوى عينة الشركات المصرية فقط، حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية في نموذج الانحدار العام لعينة الشركات المصرية ٣,١٨٢، عند مستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال في نموذجي محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني. في حين لم تثبت صحة هذا الفرض على مستوى عينة الشركات السعودية، حيث بلغت قيمة إحصاء t لمتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية في نموذج الانحدار العام ٠,٩٧٦ عند مستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال في نموذجي محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني. ويمكن تفسير ذلك أيضاً بعدم النص في لائحة حوكمة الشركات السعودية على إلزام الشركات المدرجة بالسوق المالية بتنظيم إدارة للمراجعة الداخلية بالشركة، مع فعالية هذه الإدارة، وإنما جاء ذكر هذه الإدارة في اللائحة كأحد الأدوات الرقابية الممكن استخدامها. وبالتالي ستقوم الشركات المصرية التي لديها إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، من خلال تبعيتها الإدارية والتقريرية لأعلى منصب بالشركة أو للجنة المراجعة، بتحسين وزيادة الإفصاح المحاسبي الالكتروني، لتظهر رغبتها في الالتزام بقواعد الحوكمة الجيدة.

ز- **بالنسبة للفرض السابع**، والذي ينص على أنه "توجد علاقة جوهرية موجبة بين شفافية الإفصاح ومستوى الإفصاح الالكتروني للشركات المصرية والسعودية". فالنتائج السابقة لتحليل نماذج الانحدار تعطي نتائج متباينة، فلم تؤيد النتائج صحة هذا الفرض في نموذج الانحدار العام لعينة الشركات المصرية والسعودية، وكذلك في نموذج شكل الإفصاح الالكتروني على مستوى عينة الشركات المصرية والسعودية. في حين أيدت النتائج صحة هذا الفرض في نموذج محتوى الإفصاح الالكتروني على مستوى عينة الشركات المصرية والسعودية. وفي المجمل، تشير النتائج إلى رفض صحة هذا الفرض، مع إجراء مزيد من البحوث حول علاقة شفافية الإفصاح ومستوى الإفصاح الالكتروني. فقد بلغت قيمة إحصاء t لمتغير شفافية الإفصاح في نموذج الانحدار العام لعينة الشركات المصرية ١,١٣٢، ولعينة الشركات السعودية ٠,٨٤٧، عند مستوى معنوية ٥%، وكذلك الحال في نموذج شكل الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية والسعودية. في حين بلغت قيمة إحصاء t لمتغير شفافية الإفصاح في نموذج محتوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية ٢,٤١٥، ولعينة الشركات السعودية ٢,١٣٧، عند مستوى معنوية ٥%. ويمكن تفسير ذلك، بأن بيان مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات يظهر عادة في تقرير مجلس إدارة الشركة، وهو أحد بنود محتوى الإفصاح الالكتروني. كما أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والسعودية لم تلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، وإنما جاء ذلك على سبيل الاسترشاد والاختيار. وبالتالي فالشركات التي تفصح عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات في تقرير مجلس الإدارة سوف تقوم بتحسين وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، حتى تؤكد للمستثمرين والجهات الرقابية والإشرافية على إتباعها لأفضل الوسائل الرقابية وحرصها على شفافية الإفصاح.

ح- تشير النتائج السابقة إلى أن القوة التفسيرية لنماذج الانحدار المستخدمة تتراوح بين ٦٩%، ٥٨% لعينة الشركات المصرية، وبين ٧١%، ٦٤% لعينة الشركات السعودية، وهي نسب معقولة في تفسير الاختلافات في مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، وتقارب نتائج الدراسات السابقة في هذا الصدد. كما أن هناك اتفاق عام في النتائج لعينة الشركات المصرية وعينة الشركات السعودية.

ط- تتفق النتائج السابقة فيما يتعلق بمتغيرات حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب، وتشكيل لجنة المراجعة، مع نتائج بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، مثل دراسة Abdelsalam et al., 2007 ، ودراسة Ezat and El-Masry, 2008، ودراسة Kelton and Yang, 2008، ودراسة Abdelsalam and El-Masry, 2008. في حين استحدثت الدراسة متغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومتغير استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومتغير شفافية الإفصاح، في علاقتهم بمستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني.

٦- خلاصة البحث والتوصيات لبحوث مستقبلية

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر بعض آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة من الشركات المصرية والسعودية. وقد تمثلت هذه الآليات في سبعة متغيرات هي الحفاظ على حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس إدارة الشركة، وعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس إدارة الشركة ومنصب العضو المنتدب بها، وتشكيل لجنة المراجعة بالشركة، وتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركة، واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، وأخيراً شفافية الإفصاح. والأربعة متغيرات الأولى تم استخدامها في بعض الدراسات السابقة، في حين استحدثت الدراسة الثلاثة متغيرات الأخرى، من خلال تحليل بيئة حوكمة الشركات في كل من مصر والسعودية.

وقد تم تنظيم البحث في ستة أجزاء رئيسية، تناول الجزء الأول إطار البحث، من طبيعة المشكلة والدافع على الدراسة، وهدف ومنهج البحث، ثم فروض البحث في شكل فرض بديل عام، وحدود وأهمية البحث. في حين تناول الجزء الثاني من البحث الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث، والتي تم عرضها في شكل تركيبي وتجميعي Synthesis يتفق وتحقيق هدف البحث. أما الجزء الثالث من البحث فتناول الإطار النظري للبحث، من خلال التعرف على مراحل تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني، والمنظور الاقتصادي والبيئي للإفصاح الالكتروني، وحدود أنماط الإفصاح المحاسبي الالكتروني، ثم استعراض آليات حوكمة الشركات في كل من مصر والسعودية، عن طريق تحليل دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري، ولائحة حوكمة الشركات السعودية. وانتهى هذا الجزء بتطوير واشتقاق فروض البحث، والتي تمثلت في سبعة فروض تعكس المتغيرات المستقلة السبعة للبحث في علاقتها بمستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة من الشركات المصرية والسعودية.

في حين تناول الجزء الرابع من البحث، تصميم الدراسة التطبيقية، من خلال تطوير مؤشر للإفصاح الالكتروني، يضم ٤٥ بنداً، منها ٢٨ بنداً تعكس محتوى الإفصاح الالكتروني، ١٧ بنداً تعكس شكل الإفصاح الالكتروني. وتم قياس المؤشر بأسلوب المتغير الثنائي، حيث يأخذ القيمة واحد في حالة توافر بند المؤشر، والقيمة صفر في خلاف ذلك. وقد تمثلت عينة البحث النهائية في عدد ٣٦ شركة مصرية، وعدد ٣٣ شركة سعودية تقوم بتوفير مستوى متنوع من الإفصاح المحاسبي عبر مواقعها الالكترونية وفقاً لاعتبارات معينة، وهو ما يمثل نسبة ٥٣% تقريباً من الشركات المصرية التي لها مواقع اليكترونية، ونسبة ٥١% تقريباً من الشركات السعودية التي تمتلك مواقع الكترونية على الشبكة العنكبوتية. ثم تناول هذا الجزء، بناء نماذج الانحدار المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية، والتي تمثلت في ثلاثة نماذج، هي نموذج المؤشر العام للإفصاح المحاسبي الالكتروني، ونموذج محتوى الإفصاح الالكتروني، ونموذج شكل الإفصاح الالكتروني. وقد عكست هذه النماذج العلاقة بين آليات

حوكمة الشركات السبعة كمتغيرات مستقلة، ومستويات الإفصاح المحاسبي الالكتروني كمتغيرات تابعة. وانتهى هذا الجزء باستعراض نتائج بعض الاختبارات لبيان مدى صلاحية نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة.

أما الجزء الخامس من البحث، فقد تناول تحليل ومناقشة نتائج البحث، من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات البحث التابعة والمستقلة، لعينة الشركات المصرية والسعودية، ثم تحليل نتائج المؤشر العام للإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية والسعودية، وكذلك تحليل نتائج محتوى وشكل الإفصاح الالكتروني على مستوى عينة الشركات المصرية والسعودية. وانتهى هذا الجزء من البحث بمناقشة نتائج اختبارات فروض البحث السبعة السابق تطويرها في الجزء الثالث من البحث. وتناول الجزء السادس والأخير من البحث خلاصة البحث والتوصيات.

ومن خلال الدراسة النظرية للبحث، يمكن **استخلاص أهم النتائج التالية:**

أ- ساعدت الجهات التنظيمية والرقابية في مصر والسعودية الشركات على الإفصاح المحاسبي الالكتروني للتقارير المالية المنشورة، من خلال نص المادة رقم (٢٦) من قواعد التسجيل والإدراج للشركات السعودية، ونصوص مواد لائحة حوكمة الشركات السعودية. وكذلك من خلال القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المصرية، ودليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية. وقد جاءت متطلبات الإفصاح المحاسبي الالكتروني في لائحة حوكمة الشركات السعودية، ودليل قواعد الحوكمة المصري متفقة بصورة كبيرة مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ب- انقسمت الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي الالكتروني إلى مجموعتين، الأولى مجموعة دراسات الباحثين الأكاديميين، والثانية مجموعة دراسات المنظمات المحاسبية العالمية المختلفة. وقد تركزت هذه الدراسات حول ممارسات الإفصاح المحاسبي الالكتروني التي تتعلق بمزايا وفعالية هذا الإفصاح، وأشكال وكيفية إعداد التقارير المالية الالكترونية، ثم محددات الإفصاح الالكتروني للشركات في مناطق جغرافية معينة، مثل أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا. وقليل من هذه الدراسات تناول علاقة الإفصاح المحاسبي الالكتروني بحوكمة الشركات، وخاصة في دول المنطقة العربية. فالدراسات الوصفية والاستكشافية لممارسات الإفصاح المحاسبي الالكتروني في علاقته بحوكمة الشركات تعتبر نادرة في دول المنطقة العربية، وخاصة في شكل مقارن. فهذه الدراسة قد طورت من الدراسات السابقة في مجال الإفصاح الالكتروني من ناحيتين، الأولى الدراسة المقارنة بين مصر والسعودية في مجال مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني وعلاقته ببعض آليات حوكمة الشركات في كلا الدولتين. والثانية، استحداث متغيرات جديدة لحوكمة الشركات في علاقتها بمستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، تتناسب والبيئة المصرية والسعودية.

ج- ساعدت العولمة ونمو الشركات متعددة الجنسية في تطور الإفصاح المحاسبي الالكتروني عبر الدول المختلفة، على مستوى محتوى الإفصاح وشكل وعرض الإفصاح. ومن أهم المزايا التي يحققها الإفصاح المحاسبي الالكتروني تلك المتعلقة بتخفيض الوقت والتكلفة، وتحسين خصائص جودة المعلومات، وخاصة تلك المتعلقة بالملائمة واكتمال المعلومات وسهولة الوصول. وكذلك المساهمة في تحسين صورة الشركة من خلال الحد من مشاكل عدم تماثل المعلومات، وتخفيض

مشاكل الوكالة، وإعطاء إشارات للسوق عن جودة أداء الشركة. فقد جاء الإفصاح المحاسبي الالكتروني تطبيقاً لنظرية الوكالة ونظرية الإشارات والنظرية المؤسساتية.

د – تتعدد أنماط وأشكال الإفصاح المحاسبي الالكتروني، من استخدام برنامج معالجة النصوص، وبرنامج الجداول الالكترونية، واستخدام لغة النصوص العالية (HTML)، وبرامج تنسيق المستند المنقول (PDF)، حتى لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL). وكل نوع من هذه الأنواع له مزاياه وحدوده التي يجب مراعاتها عند قيام الشركة بتطبيق الإفصاح الالكتروني اختيارياً.

هـ– تتعلق آليات حوكمة الشركات الواردة في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية بمجموعة قواعد خاصة بالجمعية العامة، ومجلس الإدارة، وإدارة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات، ولجنة المراجعة، والشفافية والإفصاح، وقواعد لتجنب حالات تعارض المصالح. وتتشابه هذه القواعد إلى حد كبير مع قواعد حوكمة الشركات السعودية الواردة في لائحة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، والتي تناولت قواعد لحقوق المساهمين والجمعية العامة، وقواعد الإفصاح والشفافية، وقواعد لمجلس الإدارة.

و – في ضوء تحليل قواعد حوكمة الشركات الواردة في دليل قواعد الحوكمة المصري، ولائحة حوكمة الشركات السعودية، وكذلك نتائج الدراسات السابقة، تم تطوير سبعة فروض للبحث، تعكس علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني وبعض آليات حوكمة الشركات المصرية والسعودية. وقد تم استحداث ثلاثة متغيرات تعكس بيئة حوكمة الشركات المصرية والسعودية، هي متغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، ومتغير شفافية الإفصاح.

أما من حيث **نتائج الدراسة التطبيقية**، وقبل استعراض أهم نتائجها، يجب التأكيد على مجموعة القيود المتعلقة بهذه الدراسة، ومنها أن الدراسة من نوع الدراسات العرضية Cross-Sectional Studies وليس دراسات طولية Longitudinal Study ، وذلك راجع للطبيعة الديناميكية للإفصاح المحاسبي الالكتروني، فقد تم اختيار فترة دراسة صغيرة نسبياً. كما أن عينة الشركات في البحث تعتبر صغيرة نسبياً، وذلك نظراً لحداثة الإفصاح المحاسبي الالكتروني للشركات المصرية والسعودية، وتضم فقط بعض الشركات المقيدة في السوق المصري والسوق السعودي. بالإضافة إلى أن نموذج الانحدار المستخدم هو نموذج انحدار متعدد يضم متغير مؤشر الإفصاح الالكتروني، يحتوي فقط على بعض بنود محتوى وشكل الإفصاح، وبعض المتغيرات المفسرة، بدون استخدام متغيرات رقابية أخرى. كما أن الدراسة تناولت تشكيل لجنة المراجعة، وتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ولم تتعرض لفعالية وخصائص هذه اللجان. وفي ضوء ذلك، يمكن **استخلاص أهم نتائج الدراسة التطبيقية** فيما يلي:

١– توجد علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني لعينة الشركات المصرية والسعودية وبين بعض متغيرات حوكمة الشركات، والمتمثلة في الحفاظ على حقوق المساهمين، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب، وتشكيل لجنة المراجعة. في حين توجد علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، على مستوى عينة الشركات السعودية فقط، وكذلك متغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية على مستوى عينة الشركات المصرية فقط. في حين لم توجد علاقة جوهرية بين مستوى الإفصاح الالكتروني العام ومستوى شكل الإفصاح الالكتروني،

وبين متغير شفافية الإفصاح لعينة الشركات المصرية والسعودية. ولكن توجد علاقة جوهرية بين محتوى الإفصاح الالكتروني ومتغير شفافية الإفصاح على مستوى عينة الشركات المصرية والسعودية.

- القوة التفسيرية لنماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة تعتبر مقبولة، حيث تراوحت بين ٦٩%، ٥٨% لعينة الشركات المصرية، وبين ٧١%، ٦٤% لعينة الشركات السعودية.

- التشابه الكبير في النتائج على مستوى عينة الشركات المصرية وعينة الشركات السعودية، حيث اتفقت النتائج في خمسة متغيرات من المتغيرات المستقلة المستخدمة في نماذج الانحدار، واختلفت في متغيرين فقط، هما متغير تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومتغير استقلالية إدارة المراجعة الداخلية.

- المدى الواسع للاختلافات في مستوى الإفصاح الالكتروني لعينة الشركات المصرية والسعودية، حيث بلغ الحد الأدنى للمؤشر العام للإفصاح الالكتروني المستخدم في الدراسة لعينة الشركات المصرية ٦، والحد الأقصى له ٣٩، في حين بلغ الحد الأدنى للمؤشر العام للإفصاح الالكتروني المستخدم في نموذج الانحدار لعينة الشركات السعودية ١١، والحد الأقصى ٤٣. كما بلغت نسبة متوسط مستوى الإفصاح الالكتروني للمؤشر العام المستخدم في الدراسة ٤٣% لعينة الشركات المصرية، ٤٧% لعينة الشركات السعودية. وكذلك بلغت نسبة الإفصاح المحاسبي الالكتروني الاختياري حوالي ٥٣% لعينة الشركات المصرية، وحوالي نسبة ٥١% لعينة الشركات السعودية.

وفي ضوء النتائج السابقة، يمكن **اقتراح التوصيات التالية:**

- العمل على إصدار معيار محاسبي، على المستوى الدولي والإقليمي، ينظم مستوى الإفصاح الالكتروني للشركات، بحيث يساهم في تحسين جودة وفعالية هذا الإفصاح.

ب- حث الجهات الرقابية والإشرافية في مصر والسعودية على إصدار التشريعات اللازمة لإلزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات بصورة كاملة، مع ضرورة إصدار اللوائح التنفيذية المفسرة لهذه القواعد.

ج- حث الجهات الرقابية والإشرافية في مصر والسعودية على إلزام الشركات بالإفصاح الالكتروني المتكامل للتقارير المالية المنشورة فور اعتمادها، وقبل إصدارها بالشكل التقليدي، وفي ضوء المعيار المنظم لهذا الإفصاح، لتحسين جودة عملية توصيل المعلومات المحاسبية.

د- التوصية بإجراء **مزيد من البحوث المستقبلية** حول الموضوعات التالية:

- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني ومتغيرات حوكمة الشركات الأخرى، مثل هيكل الملكية، حجم مجلس الإدارة، فعالية وخصائص لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجان مجلس الإدارة الأخرى.
- إجراء دراسات مقارنة في دول المنطقة العربية الأخرى، حول علاقة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وآليات حوكمة الشركات.
- دراسة الآثار الاقتصادية للإفصاح المحاسبي الالكتروني في دول المنطقة العربية.
- دور الإفصاح المحاسبي الالكتروني في تبني الدول العربية للمعايير الدولية للتقارير المالية المنشورة.

- دراسة أثر الاختلافات في شكل الإفصاح المحاسبي الالكتروني على قرارات المستثمرين من خلال دراسات معملية.
- دراسة تطوير مؤشر للإفصاح المحاسبي الالكتروني بناءً على احتياجات ورغبات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- دراسة نماذج للإفصاح المحاسبي الالكتروني تجمع بين آليات حوكمة الشركات، وخصائص الشركات في دول المنطقة العربية.
- دراسة أثر متغير شفافية الإفصاح على مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، مع تطوير مقياس لهذا المتغير.

المراجع

المراجع العربية

- د. أحمد رجب عبد الملك، (٢٠٠٥)، "دور الإفصاح المالى وغير المالي عبر الانترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٤)، أكتوبر، ص ص ٥٥- ١٠٢.

- د. أسامه سعيد عبد الصادق، (٢٠١٠)، "الانعكاسات الدولية لاستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على بناء التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة الكترونياً"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٧، يوليو، ص ص ١٠- ٥٦.

- د. طلعت عبد العظيم متولي، (٢٠٠٣)، "تقنيات ومعايير نظم إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): دراسة اختباريه في بيئة الأعمال المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٢٧، العدد الأول، ص ص ٢٧٣- ٣١١.

- د. عبد الله بن ثعيل العتيبي، (٢٠٠٥)، "نحو إطار مقترح لإعداد معيار محاسبي سعودي لتنظيم نشر التقارير المالية الفورية عبر الانترنت"، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، جامعة أسيوط، العدد ٣٨، يونيو، ص ص ٣١- ٤٩.

- د. فهيم أبو العزم محمد، (٢٠٠٣)، "استخدام لغة XBRL في تنظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة الكترونياً"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٧٧- ١٩٩.

- د. محمد شريف توفيق، (٢٠٠١)، "مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الالكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الالكترونية"، **مجلة الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، إبريل، ص ص ١٠٧- ١٦٢.

- د. نعمان صلاح الدين عامر، (٢٠٠٦)، "تقييم مدى فعالية الإفصاح المحاسبي الالكتروني: دراسة اختبارية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ص ص ١٨٣- ٢١١.

- د. هلال عبد الفتاح عفيفي، (٢٠٠٨)، "محددات نشر التقارير المالية عبر الانترنت في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة اختبارية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، المجلد الثلاثون، يوليو، ص ص ٢٥٧- ٣١٢.

- هيئة السوق المالية السعودية، (٢٠٠٦)، **"لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية"**، مجلس هيئة السوق المالية، نوفمبر.

- وزارة الاستثمار المصرية، (٢٠١١)، **"دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية"**، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، فبراير.

المراجع الأجنبية

Abbodly, D. and R. Kasznik, (2000), "CEO Stock Option Awards and the Timing of Corporate Voluntary Disclosures", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 30, pp. 73-100.

Addelsalam, O.; S. Bryant and D. Street, (2007), "An Examination of the Comprehensiveness of Corporate Internet Reporting Provided by London-Listed Companies", **Journal of International Accounting Research**, Vol. 6, pp. 1-33.

Addelsalam, O. and A. El-Masry, (2008), "The Impact of Board Independence and Ownership Structure on the Timeliness of Corporate Internet Reporting of Irish Listed Companies", **Managerial Finance**, Vol. 34., pp. 907-918.

Allam, A. and A. Lymer, (2003), "Developments of Internet Financial Reporting: Review and Analysis across Five Developed Countries", **International Journal of Digital Accounting Research**, Vol. 3, pp. 165- 200.

Aly, D.; J. Simon and K. Hussainey, (2010), "Determinants of Corporate Internet Reporting: Evidence from Egypt", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25, pp. 182- 202.

Bonson, E. and T. Escobar, (2002), "A Survey on Voluntary Disclosure on the Internet: Empirical Evidence from 300 European Union Companies", **The International Journal of Digital Accounting Research**, Vol. 2, pp. 27- 53.

Bonson, E. and T. Escobar, (2006), "Digital Reporting in Eastern Europe: An Empirical Study", **International Journal of Accounting Information Systems**, Vol. 7, pp. 229- 318.

Brennan, N. and D. Hourigan, (2000), "Corporate Reporting on the Internet by Irish Companies", **Irish Accounting Review**, Vol. 7, pp. 37- 68.

Bui, T. and S. Sankaran, (2009), "E-Disclosure of Financial Information and the Capacity to Borrow", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 13, pp. 33-52.

Craven, B. and C. Marston, (1999), "Financial Reporting on the Internet by Leading UK Companies", **European Accounting Review**, Vol. 8, pp. 321-333.

Choi, V.; G. Grant and A. Andrew, (2008), "Insights from the SEC's XBRL Voluntary Filing Program", **The CPA Journal**, Vol. 78, pp. 69-71.

Debreceny, R.; G. Gray and T. Mock, (2001), "Financial Reporting Web Sites: What Users Want in Terms of Form and Content", **The International Journal of Digital Accounting Research**, Vol. 1, pp. 1-23.

Debreceny, R.; G. Gray and A. Rahman, (2002), "The Determinants of Internet Financial Reporting", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 21, pp. 371-394.

Deller, D.; M. Stubenrath and C. Weber, (1999), "A Survey on the Use of the Internet for Investor Relations in the USA, UK and Germany", **European Accounting Review**, Vol. 8, pp. 351- 364.

Ettredge, M.; V. Richardson and S. Scolz, (2001), "The Presentation of Financial Information at Corporate Web Sites", **International Journal of Accounting Information Systems**, Vol. 2, pp. 149- 168.

Ettredge, M.; V. Richardson and S. Scolz, (2002), "Dissemination of Information for Investors of Corporate Web Sites", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 21, pp. 357- 369.

Ezat, A. and A. El-Masry, (2008), "The Impact of Corporate Governance on the Timeliness of Corporate Internet Reporting by Egyptian Listed Companies", **Managerial Finance**, Vol. 34, pp. 848-867.

Field, A. (2005), "**Discovering Statistics Using SPSS**", Sage, London.

Financial Accounting Standard Board, (2000), "**Electronic Distribution of Business Reporting Information**", FASB, Norwalk, CT.

Financial Accounting Standard Board, (2001), "**Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures**", FASB, Norwalk, CT.

Fisher, R.; F. Laswad and P. Oyelere, (2000), "Financial Reporting on the Internet", **The Chartered Accountants Journal**, April, pp. 68- 72.

Gandia, J. (2008), "Determinants of Internet-Based Corporate Governance Disclosure by Spanish Listed Companies", **Online Information Review**, Vol. 32, pp. 791-817.

Garbellotto, G. (2009), "XBRL Implementation Strategies: The Bolt-on Approach", **Strategic Finance**, Vol. 90, pp. 56-57.

Gowthorpe, C. and O. Amat, (1999), "External Reporting of Accounting and Financial Information via the Internet in Spain", **European Accounting Review**, Vol. 8, pp. 365- 371.

Healy, P. and K. Palepu, (2001), "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Market: A Review of the Empirical Disclosure Literature", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 31, pp. 405- 440.

Hindi, N. and J. Rich, (2010), "Financial Reporting" on the Internet: Evidence from the Fortune 100", **Management Accounting Quarterly**, Vol. 11, pp. 11-21.

Institute of Chartered Accountants in England and Wales, (1997), "**Corporate Dialogue in the Digital Age**", ICAEW, London.

Institute of Chartered Accountants in England and Wales, (1998), "**The 21st Century Annual Reporting**", ICAEW, London.

Institute of Chartered Accountants in England and Wales, (2004), "**Digital Reporting: A Progress Report**", ICAEW, London.

International Accounting Standards Committee, (1999), "**Business Reporting on the Internet**", IASC, London.

International Federation of Accountants, (2002), "**Financial Reporting on the Internet**", IFAC.

Kelton, A. and Y. Yang, (2008), "The Impact of Corporate Governance on Internet Financial Reporting", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 27, pp. 62-87.

Larran, M. and B. Giner, (2002), "The Use of the Internet for Corporate Reporting by Spanish Companies", **The International Journal of Digital Accounting Research**, Vol. 2, pp. 55- 85.

Lymer, A. (2003), "The Auditor, and Corporate Reporting on the Internet: Challenges and Institutional Responses", **International Journal of Auditing**, Vol. 7, pp. 103-120.

Marston, C. (2003), "Financial Reporting on the Internet by Leading Japanese Companies", **Corporate Communications: An International Journal**, Vol. 8, pp. 23-34.

Marston, C. and A. Polei, (2004), "Corporate Reporting on the Internet by German Companies", **International Journal of Accounting Information Systems**, Vol. 5, pp. 285- 311.

Organization for Economic Co-Operation and Development, (2004), "**Principles of Corporate Governance**", OECD, New York.

Oyelere, P.; F. Laswad and R. Fisher, (2003), "Determinants' of Internet Financial Reporting by New Zealand Companies", **Journal of International Financial Management and Accounting**, Vol. 14, pp. 26- 63.

Poon, P. and D. Li, (2003), "Internet Financial Reporting", **Information Systems Control Journal**, Vol. 1, pp. 16-29.

Pirchegger, B.; H. Schader and A. Wagenhofer, (1999), "Financial Reporting on the Internet: A Survey of the Homepages of Austrian Companies", **European Accounting Review**, Vol. 8, pp. 383- 395.

Richardson, S. (2001), "Discretionary Disclosure: A Note", **Abacus**, Vol. 37, pp. 233-247.

Rowbottom, N. and A. Lymer, (2009), "Exploring the Use of Online Corporate Reporting Information", **Journal of Emerging Technologies in Accounting**, Vol. 6, pp. 27-44.

Smith. B. and A. Pierce, (2005), "An Investigation of the Integrity of Internet Financial Reporting", **International Journal of Digital Accounting Research**, Vol. 5, pp. 47-78.

Taylor, E. and A. Dzuranin, (2010), "Interactive Financial Reporting: An Introduction to extensible Business Reporting Language (XBRL)", **Issues in Accounting Education,** Vol. 25, pp. 71-83.

Xiao, J.; H. Yang and C. Chow, (2004), The Determinants and Characteristics of Voluntary Internet-Based Disclosures by listed Chinese Companies", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 23, pp. 191- 225.

مواقع الكترونية

- موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg

- موقع تداول السعودي www.tadawul.com.sa

- موقع هيئة السوق المالية السعودية www.cma.org.sa

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

مكونات مؤشر الإفصاح المحاسبي الالكتروني

م	محتوى الإفصاح
١.	قائمة المركز المالي للفترة الحالية
٢.	قائمة المركز المالي للفترة السابقة
٣.	قائمة الدخل للفترة الحالية
٤.	قائمة الدخل للفترة السابقة
٥.	قائمة التدفق النقدي للفترة الحالية
٦.	قائمة التدفق النقدي للفترة السابقة
٧.	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
٨.	قائمة توزيعات الأرباح المقترحة
٩.	إيضاحات القوائم المالية
١٠.	التقارير الأولية للفترة الحالية
١١.	التقارير الأولية للفترة السابقة
١٢.	تقرير المراجع للفترة الحالية
١٣.	تقارير المراجع للفترة السابقة
١٤.	تقارير قطاعية للفترة الحالية
١٥.	تقارير قطاعية للفترة السابقة
١٦.	تقرير الفحص المحدود للفترة الحالية
١٧.	تقرير الفحص المحدود للفترة السابقة
١٨.	تقرير حوكمة الشركات
١٩.	تقرير قواعد السلوك الأخلاقي
٢٠.	أسماء لجنة الترشيحات والمكافآت
٢١.	معلومات عن المكافآت والتعويضات المدفوعة
٢٢.	السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
٢٣.	المعلومات البيئية والاجتماعية
٢٤.	تقرير مجلس الإدارة
٢٥.	معلومات النسب المالية
٢٦.	تقارير مالية مختصرة
٢٧.	معلومات النظرة المستقبلية
٢٨.	بيانات تشغيلية وغير مالية

م	شكل الإفصاح
١	قوائم البريد الالكتروني
٢	رابط بمسئول علاقات المستثمرين
٣	رابط بالأسئلة متكررة الحدوث
٤	محركات البحث الداخلية
٥	رابط بسوق الأوراق المالية
٦	رابط بشركات الخدمات المالية
٧	الشكل الرأسي للميزانية على الإكسل
٨	رابط للجهات الرقابية والإشرافية
٩	خريطة الموقع الالكتروني
١٠	الروابط التشعيبية بالتقارير المالية
١١	بيانات مالية بالإكسل
١٢	بيانات مالية بتنسيق المستند المنقول
١٣	بيانات مالية بلغة النصوص العالية
١٤	بيانات مالية بلغة تقارير الأعمال الموسعة
١٥	ملفات فيديو
١٦	ملفات عروض تقديمية
١٧	بيانات أحدث الأخبار

ملحق رقم (٢) – شركات عينة البحث

م	الشركات المصرية
١.	أجواء للصناعات الغذائية – مصر
٢.	جهينة للصناعات الغذائية
٣.	المصرية للدواجن
٤.	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية – فوديكو
٥.	اسمنت سيناء
٦.	القومية للاسمنت
٧.	الإسكندرية للإسمنت بورتلاند
٨.	العربية للخزف- اراسكو
٩.	اسيك للتعدين- اسكوم
١٠.	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
١١.	مصر لصناعة الكيماويات
١٢.	اوراسكوم للإنشاء
١٣.	سيدي كرير للبتر وكيماويات
١٤.	السويدي اليكتريك
١٥.	حديد عز
١٦.	الصناعات الكيماوية المصرية- كيما
١٧.	الحديد والصلب المصرية
١٨.	العبوات الدوائية المتطورة
١٩.	اوراسكوم القابضة للاتصالات
٢٠.	المصرية للاتصالات
٢١.	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
٢٢.	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
٢٣.	بالم هيلز للتعمير
٢٤.	مجموعة طلعت مصطفى القابضة
٢٥.	القاهرة للإسكان والتعمير
٢٦.	نماء للتنمية والاستثمار العقاري
٢٧.	الشمس للإسكان والتعمير
٢٨.	مصر الجديدة للإسكان والتعمير
٢٩.	العربية ويولفارا للغزل والنسيج
٣٠.	مجموعة عامر القابضة
٣١.	القابضة المصرية الكويتية
٣٢.	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار
٣٣.	العالمية للاستثمار والتنمية
٣٤.	المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية
٣٥.	مينا للاستثمار السياحي والعقاري
٣٦.	اوراسكوم للفنادق والتنمية

م	الشركات السعودية
١	مجموعة صافولا
٢	شركة المراعي
٣	الشركة الوطنية للتنمية الزراعية – نادك
٤	الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية – سادافكو
٥	شركة القصيم الزراعية
٦	شركة اسمنت تبوك
٧	شركة اسمنت ينبع
٨	شركة الاسمنت السعودية
٩	شركة اسمنت اليمامة
١٠	الشركة الصناعية للصناعات الأساسية – سابك
١١	شركة الأسمدة العربية السعودية – سافكو
١٢	شركة نماء للكيماويات
١٣	شركة ينبع الوطنية للبتر وكيماويات – ينساب
١٤	شركة التصنيع الوطنية
١٥	المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي
١٦	شركة الاتصالات المتنقلة السعودية – زين
١٧	شركة اتحاد اتصالات – موبايلي
١٨	شركة الاتصالات السعودية
١٩	الشركة العقارية السعودية
٢٠	شركة إعمار السعودية
٢١	شركة طيبة الاستثمارية للإنشاء والتعمير
٢٢	شركة مكة للإنشاء والتعمير
٢٣	شركة التعمير السعودية
٢٤	شركة الخزف السعودية
٢٥	شركة الكابلات السعودية
٢٦	شركة اميانتيت العربية السعودية
٢٧	شركة الزامل للاستثمار الصناعي
٢٨	الشركة السعودية للصناعات الدوائية
٢٩	شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي
٣٠	شركة المصافي العربية السعودية
٣١	شركة السعودية للخدمات الصناعية – سيسكو
٣٢	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف – فيبكو
٣٣	شركة المملكة القابضة